محاضرات تاريخ الوقائع الاقتصادية

لطلبة سنة أولى قسم جذع مشترك للعلوم الاقتصادية

خاص بالسنة الدراسية 2020 _2021

من اعداد الدكتورة لونيسي لطيفة

الفصل التمهيدي : مفهوم الوقائع الاقتصادية و أهميتها

تمهيد

قبل الخوض في مفهوم الوقائع الاقتصادية و أهميتها يجب التطرق الى مجموعه من المصطلحات الأساسية و ادراك محتواها العلمي ، و توضيح أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية ، وماهي العلاقة بين تاريخ الوقائع الاقتصادية و تاريخ الفكر الاقتصادي.

المصطلحات الأساسية

- التاريخ : هو عرض و سرد لأحداث الماضي ، و الوقائع المرتبطة بتطور الإنسانية (مجتمعات بشرية نشاط انساني).
- الوقائع : هي الأحوال و الأحداث.
- إقتصد : هو تفادي جميع المصاريف الغير نافعة
- إقتصاد: علم له هدف معرفه الظواهر المتعلقة بإنتاج ، توزيع و استهلاك الموارد و السلع المادية للمجتمع الإنساني
- النظام الاقتصادي: هي القواعد التي تحدد و تنظم البيئة الاقتصادية ، تهتم هذه القواعد بالتاثيرات الموجودة على طبيعة ملكية عوامل الإنتاج و سلوك المستهلكين ومع تطور الزمن تحولت هذه القواعد الى قواعد قانونية ذات خلفيات سياسية ونلاحظ ذلك من خلال تطور مفهوم الدولة عبر العصور محددة حسب النظام الاقتصادي التي تتبناه دولة معينة علاقات الإنتاج و قوى الإنتاج حسب ما هو متاح من موارد بشرية و مادية و مالية و طبيعية .
- **التاريخ الاقتصادي** : إن الواقع الاقتصادي الذي نعيش فيه و ما يرتبط به من **ظروف الإنتاج** (من موارد متاحة و درجه معينه من المعرفة الفنية) و من **علاقات الإنتاج** و التوزيع و ما يتصل بهما من روابط قانونية و نظم و مؤسسات ، لا يظل ثابتا ، بل انه في تغيير مستمر ، و قد يواكب التغير هنا نوع من التطور ، و بالتالي فان حركة التغيير في هذه الحالة تصبح نوعا من التقدم الذي يستفيد منه المجتمع و ذلك بحسب مدى التغيير و التطور المتلازمين في الحدوث ، و بذلك فان دراسة هذا التاريخ يساعد على فهم الحقائق و الوقائع لاقتصادية لذلك يمكن ان ندرس اتجاهات التاريخ الاقتصادي العام لتطور الواقع الاقتصادي في العالم عبر النظم الاقتصادية التي عرفها الانسان ، و التي تطورت تطورا كبيرا خلال مراحل التاريخ المختلفة للمجتمعات ، **وحسب تقسيم المدرسة الماركسية الذي يستند الى حالة *قوى الإنتاج و علاقات الإنتاج* في التمييز بين خمسة أنظم اقتصاديه اجتماعية متتابعة وهي: نظام الجماعة البدائية ، نظام الرق ، النظام الاقطاعي ، النظام الرأسمالي و النظام الاشتراكي.**

الفصل الاول : الوقائع الاقتصادية في فترة ما قبل التاريخ

تمهيد

فترة **ما قبل التاريخ** هي الفترة التي سبقت اكتشاف الكتابة السومرية و قد امتدت ما يقارب 19 الف سنة ، وتمثل فترة ما قبل التاريخ فترة مهمة يجب التطرق اليها في دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية و يمكن التعبير عنها بانها فترة تمهيدية للحياة الاقتصادية للإنسان ، وقد كان يشيع في هذه الفترة التعاون و المساواة و العمل المشترك في تحصيل الغذاء، و قد اطلق عليها بالمشاعة البدائية او النظام البدائي وقد استمرت هذه الفترة الى غاية ضهور الحضارات الإنسانية التي اعتمدت بشكل أساسي على العبيد .

الحياة الاقتصادية في فترة ما قبل التاريخ *(ما يعرف بالنظام البدائي)*:

و يطلق عليه أيضا عصر **المشاعية البدائية** او عصر ما قبل التاريخ ، تميزت هذه الفترة بما يلي :

- سيطرة الطبيعة : بدأ الانسان البدائي صراعه مع القوى الطبيعية (براكين ، زلازل، فيضانات، جفاف ...الخ) كما كان له صراع مع الحيوانات المتوحشة .
- الاكتفاء الذاتي : سعى الانسان البدائي في نشاطه الاقتصادي الى تحقيق الاكتفاء الذاتي من احتياجاته اليومية اي ما يلزمه فقط من مأكل و مشرب و ملبس ، فلم يتعدى تفكيره او نشاطه الى (الادخار) .
- بساطة الأنشطة: سعى الانسان البدائي للبقاء فاعتمد على الجمع و التقاط الثمار و النباتات الطبيعية الغابية مستخدما العصي و الحجارة اما الطور الثاني تميز باحتراف الصيد للسمك و استخدام النار، و الطور الثالث تميز بالتوسع في الصيد و تطوير وسائله . وبذلك كانت كل من العصي و الحجارة و النار هي أدوات الإنتاج المستخدمة ويطلق على هذه المرحلة من النشاط الانسان في صراعه من اجل البقاء بالمرحلة الوحشية ، سميت بالوحشية نسبة للسلوك البشري المسيطر في تلك المرحلة الذي يتميز بالشراسة و الانانية ، و هي مرحلة كان في الانسان متنقلا من مكان الى اخر بحثا عن الاكل و هروبا من مخاطر الطبيعة و الحيوانات المتوحشة .

- **علاقات الإنتاج**

أولا : اتسمت علاقات الإنتاج لهذه المرحلة **بالملكية الفردية** للوسائل المستخدمة **في المرحلة الوحشية** (كالرمح ، القوس و السهام) .

ثانيا : لتتطور الى **الملكية الجماعية في المرحلة البربرية** تشمل اراضي الزراعة و الرعي و بعض أدوات الإنتاج نتيجة لضعف الانسان في مواجهته للطبيعة مع استخدامه لأدوات بدائية مع ضعف انتاجيه الأرض ، مع العلم ان الانتاج خلال هذه الفترة كان يوجه للاستهلاك لسد الحاجات اليومية للإنسان.

- **قوى الانتاج**

هي الوسائل يستخدمها الانسان البدائي في انشطته للبقاء على قيد الحياة و لتحقيق اكتفائه الذاتي و تشمل جميع الأدوات المستخدمة في المرحلة الوحشية إضافة الى الأراضي الرعوية و الزراعية و الحيوانات و الأدوات المستخدمة في عملية الحرث و الزراعة و جني المحصول .

كما لجأ الانسان في مرحلة موالية الى تربية المواشي و زراعه النباتات ثم تطور بعد ذلك لتربية الحيوانات المنزلية و ري الزراعة و استخدام أدوات البناء و اتسمت هذه المرحلة بالتوسع الزراعي و تسمى هذه المرحلة بالمرحلة البربرية و هي مشتقة من (البر) بمعنى اليابسة او الأرض وهي دليل على توطن الانسان و استقراره في مكان معين ، و أدى نشاط الزراعة الى ظهور عدة اثار نلخصها كما يلي :

ـ ظهور تقسيم العمل : نقصد بتقسيم العمل التخصص في العمل او في نشاط معين ، فنجد في العصر البدائي قبائل يقوم نشاطها على الرعي ، و أخرى على الزراعة ، و أخرى على الصيد ، ولكن هذا التقسيم لا يصل الى الدرجة التي تفرض قيام التبادل التجاري للمنتوجات .

ـ ظهور المبادلات التجارية البسيطة : حيث يأخذ كل واحد من انتاج الاخر مقابل إعطائه ما يفيض من انتاجه .

ـ التخصص في انتاج الأسلحة : سوآءا للحرب كالسيوف و للإنتاج كالفؤوس من المعادن التي اكتشفها الانسان فكان هذا بداية ظهور عهد جديد و تمهيد للصناعة و زيادة المبادلات التجارية .

ما يجدر الإشارة اليه و قد وصف البدو (المجتمع البدائي) بانهم (شيوعيون أرستقراطيون) ، و يعتبر هذا الوصف موفق من الناحية الاقتصادية و يستحق اسم الشيوعية ، ففيه تسود فكرة الملكية الجماعة ، كما ان الروح الجماعية فيها الإحساس بالكبرياء و الشرف و التقاليد و تجعل منهم جديرين بوصف الأرستقراطيين .

نهاية النظام البدائي

نهاية النظام البدائي بدأت عندما اصبح الانسان يمارس العمل الزراعي كمل مستقر بدلا من اعتماده على الصيد متنقلا من مكان الى اخر ، و قد اكتشف الانسان البدائي ان العناية بالأرض تعطي له مردودا اوفر ، فسعى الى التوطن و بذلك انتقلت الملكية هنا من الملكية القبلية الى ملكية الاسرة ، ثم انتقلت ملكية العائلة الى الافراد عن طرق التوريث ، و مع اختراع الأموال التي سهلت جمع الثروة و نقلها وتحويلها ، سعى الافراد الى التوسع في الإنتاج متخليين نهائيا عن فكرة الاكتفاء الذاتي ، وقد أصبحت مع مرور الزمن الملكية الفردية نظاما اقتصاديا قائما بحد ذاته ، ويمكن تلخيص أسباب نهاية النظام البدائي المشاعي كما يلي :

_ نهاية التوزيع المتساوي للمنتوجات بين افراد الجماعة

_ وجود الفائض في الانتاج و هذا الأخير حفز ظهور الملكية الفردية بدلا من الملكية الجماعية .

_ الفائض في الإنتاج تطلب المزيد من الايدي العاملة المنتجه و بالتالي وجب استغلال الانسان للإنسان للزيادة اكثر فاكثر لإنتاجه ، وهذا أدى لظهور نظام اقتصادي جديد هو نظام الرق او نظام العبودية هي اول تشكيله اجتماعية تقوم على الاستغلال و الانقسام الطبقي ، وهو ظاهرة اجتماعية تقوم على استغلال انسان قوي لإنسان ضعيف بدلا من قتله.

الفصل الثاني : الوقائع الاقتصادية في فترة التاريخ القديم (نظام الرق)

تمهيد

بدأت **فترة التاريخ القديم** مع اكتشاف الكتابة السومرية و هي الفترة الممتدة من 4000 سنة قبل الميلاد أي الحقبة التي تلي فترة ما قبل التاريخ الى غاية القرن الخامس ميلادي . سبق فترة التاريخ القديم فترة ما قبل التاريخ و التي عرفت بالفترة المشاعية ، وبما ان التاريخ الإنساني في تطور دائم فقد ظهرت فترة جديدة تعرف بنظام الرق او العبودية ، وهي تقوم على استغلال الانسان لإنسان اخر بدلا من قتله ، ومع مرور الزمن اصبح نظام الرق نظاما قانونيا و هو تحولهم من اشخاص اعتباريين تكون ملكيتها لنفسها الى نوع من الأموال المنقولة تكون ملكيتها و حيازتها لشخص اخر ، كما انه نظام اقتصادي قائم على تنمية راس المال ، و اطلق على فترة التاريخ القديم أيضا فترة المجتمع العبودي لان تركيبة المجتمع تتشكل بنسبة كبيرة منها من العبيد بالرغم من انها الفترة التي عرفت تعاقب الكثير من الحضارات الإنسانية التي اضافت الكثير للبشرية ، وما يجب الإشارة اليه ان العبودية في التاريخ القديم لم تكن مقتصرة على لون معين للبشرة .

أسباب نشوء الرق

_ تطور العمل الزراعي و الرعوي : لما أخذ الانسان في تأهيل بعض الحيوانات وصنع الشباك ، توفر له الغذاء فاصبح استغلال المأسورين في اعمال الرعي و الزراعة و الصيد و صنع الأدوات الخاصة بذلك ، ومن هنا نشأ الرق كظاهرة اجتماعية تقوم على استغلال انسان قوي لإنسان ضعيف دلا من قتله .

_ استقرار الانسان في زراعة الأرض : ان استقرار الانسان في مكان للعيش و الزراعة سمح له بإنشاء المدن ، و بظهور المدينة ظهرت الملكية الفردية متمثلة بملكية الاسر و اصبح العمل ضروريا لتنمية الملكية ، فأصبحت الاسر تنتج لغيرها ، فوجدت دولة المدينة الاسرى الذين كانوا يقعون في قبضتها اداة طاعة للعمل ، تستغل في بناء و تشييد القصور و شق الطرق و حفر الابار و العمل في المناجم و المقلاع ، و منهم من تبيعهم فيشتريهم ارباب الاسر لافادة من قوته البدنية او من مزاياهم الفكرية ، و هكذا اصبح نظام الرق في المدينة .

قو ى و علاقات الإنتاج

قوى الإنتاج : كل من وسائل الإنتاج و قوة العمل ، ويتم العمل عن طريق الاكراه و هذا بواسطة الاستعانة بعدد كبير من المراقبين لضبط عمل العبيد ، لقد كانت هذه الطريقة مساعدة على تطوير قوى الإنتاج في مجال الانتاج الحرفي و الصناعي و استخراج المعادن و الغزل و النسيج .

علاقات الإنتاج : تميزت علاقات الإنتاج في المجتمع العبودي بامتلاك السادة لوسائل الإنتاج إضافة الى العبيد .

- العمل : تميز العمل بكونه جماعيا بين العبيد مع اتخاذه لصفه الاكراه و الاستغلال، لصالح السادة الذين يملكون أدوات العمل بما فيها العبيد .
- توزيع المنتجات : يوجه المنتوج في النظام العبودي لسد احتياجات الاسياد ، وكان توزيع المنتجات من حق السادة ، و ينقسم الى قسمين هما :

أ_ المنتوج الضروري : و هي كمية المنتوج التي توجه لسد الحاجات الأساسية للعبيد من اجل القيام بعملية تجديد قوة العمل و الاستمرار في الإنتاج .

ب_ المنتوج الفائض : يمثل القسم الأعظم من المنتوج و يستخدم من قبل السادة لإشباع الحاجات الاستهلاكية و بناء القصور و المسارح .

العلاقات النقدية و التبادل البضائعي في نظام الرق

الفرع الأول : **التبادل** يرجع ظهور التبادل و تطوره الى النظام المشاعي ، و كان التبادل يتم بين المنتجين في شكل سلعة مقابل سلعة و مع ظهور النظام العبودي تطورت عمليات التبادل و أصبحت بظهور النقود، و التي تطورت هي الأخرى و اخذت اشكالا مختلفة تتم في شكل (سلعة _سلعة نقدية _ سلعة) ، ولقد لعب دور السلعة النقدية كل من الماشية ، الملح ، السمك المجفف و الجلود ...الخ ، ثم تطورت النقود واخذت اشكالا معدنية وكان لها اثر كبير في تطور وتنمية التجارة .

الفرع الثاني : **ظهور راس المال التجاري** : مع تعاظم در النقود كوسيط للمبادلة و في ظل بعد المنتجين عن بعظهم البعض و تبعثرهم أدى هذا الى ضرورة وجود فئة تقوم بدور الوسيط بين البائعين و المشترين بعد ان كان التبادل يتم بين المنتجين مباشرة ،

وكان ظهور العمل التجاري ثالث تقسيم اجتماعي كبير للعمل ، حيث تخصصت فئة من التجار بشراء و بيع السلع و كان الفرق بين سعر البيع و الشراء مصدر الربح التجاري ، وبذلك لم يعد دور النقود قياس للقيمة فقط بل و أصبحت النقود كوسيلة لجمع الثروة و ظهر لأول مرة رأس المال التجاري .

الفرع الثالث : ظهور راس المال الربوي : راس المال الربوي هو راس المال الذي يحقق الربا و الذي لم يكن ليظهر لولا انتشار التبادل البضائعي انتشارا واسعا و تظهر النقود و القروض النقدية .

راس المال الربوي الذي ظهر في هذه المرحلة اتخذ من النقد كوسيلة للإقراض و التسليف حيث يقوم المرابون بتقديم القروض النقدية الى السادة و المنتجين و الحرفين و الأفراد مقابل معدل فائدة ، و المرابون هم كبار التجار يتصرفون بثروات نقدية كبيرة واحيانا من مالكي العبيد الأثرياء و الى جانب هؤلاء وجد عدد كبير من المرابين و المتوسطين الصغار .

أسباب انهيار الرق

_ تاريخيا تم تحديد نهاية نظام الرق بسقوط روما الغربية و هذه الأخيرة مرت بمشاكل سياسية و عسكرية أدت الى عدم استقرار الأوضاع مما سرعت بشكل ملحوظ في انهيار نظام الرق مما اثر على سوء استغلال العبيد و تكليفهم بالعمل اكبر من قدراتهم الجسدية و النفسية مما أدى الى تمردهم الدائم مما اثر على تراجع الإنتاج الزراعي .

_ اضافة الى ذلك سيطرة قادة الجيوش على الأراضي الزراعة و سوء استغلالها و تعطيلها في اكثر الحالات ، إضافة الى توجيه العمل الحرفي الى الانتاج العسكري .

_ تراجع العمل التجاري نتيجة لتراجع المنتوجات الزراعية و تراجع المنتوجات الحرفية .

_ الهجمات الخارجية من القبائل الجرمانية

الفصل الثالث : النظام الاقطاعي في العالم الغربي

تمهيد

نشأ الاقطاع في أوروبا الغربية في فترة ما يسمى بالعصور الوسطى (من سقوط ال الإمبراطورية الرومانية الى غاية نهاية القرن 15 و العصور الوسطى هي مجرد فترة وسيطيه تقع بين عراقة الماضي الروماني و عظمة الحاضر الأوروبي المتجلي في ثورته الفكرية و الاختراعات التي بدورها تحولت الى ثورة صناعية فيما بعد ، وهي استمرار للحضارة الزراعية القديمة التي لم تعرف تطورا عبر الاف السنين و التي تحقق لأصحابها نوعا من الرفاهية المحدودة ، كما ان الاقطاع لم يشمل جميع أوروبا ك كإسكندينافيا و ايرلندا و إيطاليا ، و قد ظهر مصطلح الاقطاع في القرنين 17 و 18 من طرف رجال قانون انجليز .

تعريف للإقطاع

لم يكن الاقطاع نظاما في حد ذاته بل كان تصرفا ذاتيا من قبل الافراد و قطاعات معينة لتلبية الحاجات الضرورية اللازمة للعيش ،فهو ظاهرة شكلتها الظروف و الاحداث و طورها رجال لهم قدرات عسكرية و اهداف سياسية ، فالوضع اللأمن لأوروبا الغربية و تعرضها الدائم للغزو جعل الافراد يبحثون عن الامن و الحماية من طرف السادة مقابل خدمات يؤدونها تصل الى درجه العبودية .

ـ هو نظام حربي و سياسي و اجتماعي و قضائي و اقتصادي كما أنه أيضا *نظام للحقوق و الواجبات يحكم المجتمع* ، و هو يوضح يحدد موقف الفرد و علاقته بمن هو أعلى منه و بمن هو أدنى منه ، والنظام الاقتصادي فيه يعتمد أساسا على الزراعة و تلك الأرض كان يهبها الامبراطور للملوك و يمنحها الملوك بدورهم للأشراف و النبلاء ، وأوليائك لمن دونهم ، وهكذا الى ان تصل الى رقيق الأرض في ادنى السلم الاجتماعي ، و يتوارث استعمال تلك الأرض من الاب الى ابنه ، بعد ان يلتزم بأداء واجباته الى السيد الاقطاعي.

ـ الاقطاع كلمة مأخوذة من الاقتطاعية و هي قطعة أرض أو قطع أراضي يشرف عليها سيد أو نبيل من أجل الاستفادة منها

_ تعريف (مورس دوب) " الاقطاع بأنه ينطبق على تسميته عادة بالقنانة و هي الالتزامات التي فرضت على المنتج بالقوة ، و الخارجة عن ارادته لإشباع حاجات اقتصادية معينة (لسيد أعلى)، سواءا اخذت تلك الحاجات شكل خدمات عليه ان يقدمها له ، او عوائد يدفعها له نقدا او عينا " ، وبذلك نلاحظ ان مورس دوب استخدم كل من مصطلحي القنانة و الاقطاع كمترادفين من الناحية العلمية .

_ تعريف (بول سويزري) : ' الاقطاع هو النظام الاقتصادي الذي كانت فيه القنانة تمثل علاقة الإنتاج السائدة ، و الذي كان فيه الإنتاج ينتظم في الضيعة الاقطاعية للسيد و حول تلك الضيعة ".

من هذه التعاريف نستطيع القول بان الاقطاع هو نظام يقوم على ملكية الأرض و الهدف منه تحقيق منفعة السيد ، يعتمد في انتاجه على القنانة أو القن (و هم عبيد الأرض الذين يعملون عند السيد القطاعي مقابل توفير الحماية لهم و العمل و تنتقل ملكيتهم الى مالك الأرض مباشرة بعد بيعها الى سيد اقطاعي اخر) .

أسباب ظهور الاقطاع

ان من اهم الأسباب لقيام النظام الاقطاعي هو سقوط الإمبراطورية الرومانية و تراجع النشاط التجاري بشكل كبير خاصة بعد تحولت أوروبا الغربية الى حالة من اللأمن و غلق المنافذ التجارية لها ، ونقوم بشرح هذه الأسباب كما يلي:

- ضعف الحركة التجارية و الصناعية في أوروبا الغربية سواءا البحرية او البرية و ذلك بسبب ارتفاع تكاليف النقل و استيلاء المسلمين على المنافذ التجارية البحرية و البرية و زيادة هجمات الفايغينغ .
- نشوء الممالك الألمانية أدى الى انقطاع سبل التجارة في العالم الروماني الغربي و باقي الطرق التجارية كانت غير امنة.
- قلة الامن في مدن أوروبا الغربية بسبب هجمات الفايغينغ دفعت بالأرستقراطيين و النبلاء الى الأرياف و أحاطوا انفسهم برجال مزارعين كانوا يعملون عندهم ، و استعملوهم لأغراض الحراسة .
- في حالات الحروب او الهجمات كان الناس يفضلون الالتحاق بالتشكيلات الأمنية التي شكلها السادة و رجال الدين و يبنون بيوتهم الى جانبهم طلبا للحماية، فقد كان الأشخاص الذين لا يستطعون حماية انفسهم يعرضون ممتلكاتهم الى جانب

الخدمات على احد النبلاء مقابل الحماية و الولاء ، وبذلك كان النبلاء يمنحون أوليائك الرجال قطعة صغيرة من الأرض بجواره مع العلم ان الملكية يمكن الغائها في أي وقت.

و بذلك نستطيع القول بانه نظام بدأ أولا عندما تخلى الملوك عن واجباتهم لوكلائهم و تنازلوا عن سلطتهم و عن واجباتهم الدفاعية ، و بذلك ظهر صنف من الحكام المحليين و المتمردين حيث كانت العلاقة بينهم قائمة على الولاء ، كما انه بدأ كنوع من المقايضة عن طريق تبادل الخدمات مقابل الحماية.

مميزات النظام الاقطاع

- مستوى منخفض من التقنية ، تتسم فيه أدوات الإنتاج بالبساطة و برخص قيمتها عامة ، ويتميز الإنتاج بدرجة عالية من الفردية و يكون تقسيم العمل عند مستوى بدائي من التطور.
- الإنتاج من أجل سد الحاجات المباشرة للعائلة أو المجتمع أو القرية و ليس من أجل سوق أوسع ، وبذلك فان الاقطاع هو نظام اقتصادي يوجه الى تحقيق المنفعة و ليس الى تحقيق الربح .
- زراعة ارض السيد أو ما يطلق عليها ب (الضيعية) على نطاق واسع عن طريق خدمات العمل الإلزامية .
- اللامركزية السياسية (كانت موزعة بالتفويض من الملك الى اللوردات الذين بدورهم يوزعون السلطات على الأصناف).
- حيازة السادة للأراضي مشروطة بنوع من حيازة الخدمة .
- ممارسة السيد الاقطاعي لسلطات قضائية أو شبه قضائية على السكان التابعين لها .

القوى الإنتاجية و علاقات الإنتاج للنظام الاقطاعي

القوى الإنتاجية : اعتمد النظام الاقطاعي تحسينات بطيئة و بسيطة على نظام الإنتاج الزراعي و السبب يعود الى الهدف من الإنتاج الزراعي الذي كان يوجه الى تلبية المنفعة او سد الحاجات (تحقيق اكتفاء ذاتي فقط) و شملت التحسينات استخدام المحراث المعدني و الأدوات الفلاحية الأخرى المصنوعة من المعادن و في أواخر النظام الاقطاعي نمت حرفة الحديد مما ساهم في اتقان صنع أدوات الإنتاج، كما اسهم اختراع البوصلة في تقدم الملاحة كما ترتبت نتائج هامه على اختراع الطباعة و انتشارها.

علاقات الإنتاج : قامت علاقات الانتاج في النظام الاقطاعي على المصلحة (مبدأ الحق و الواجب) بين الاسياد و الفلاحين ، وكانت الملكية التامة تعود للأسياد ، و تشمل الملكية أيضا الأراضي المخصصة للفلاحين من اجل الاستغلال الذاتي لها ، و قد عجزت هذه العلاقة عن التقدم طيلة الفترة التي ساد فيها هذا النظام في أوروبا الغربية و يعود ذلك لسبب :

- الالتزامات الثقيلة التي يعرضها السيد الاقطاعي على رقيق الأرض .
- تناقص إنتاجية الأرض و العمل بسبب القيود المفروضة سواءا في الزراعة و الحرف وقد أدى هذا العجز الى ركود المجتمع و أصبحت العلاقات الإنتاجية عاجزة عن اتاحه الفرصة امام القوى الإنتاجية للمجتمع لمواصلة نموها و تطورها.

أشكال الريع الاقطاعي

الفرع الأول : **ريع السخرة** ينتج الفلاح المنتوج الضروري لضمان وجوده و عائلته خلال عدد من أيام الأسبوع باستعمال أدواته الخاصة ، بينما ينتج المنتوج الفائض الذي ينتزعه الاقطاعي بدون مقابل .

الفرع الثاني : **الريع العيني** هو المقابل المادي الذي يقدمه الإقطاعي للفلاحين على شكل (جزء من المنتوج الحاصل من الأرض المخصصة للفلاحين) ، حيث أدرك الإقطاعي انن الفلاح يبذل شهد اكثر و يقدم منتوج افضل في الأرض المخصصة له بالمقارنة بعمله في ارض الاقطاعي .

الفرع الثالث : **الريع النقدي** هو الشكل المتحول للريع العيني و يتميز عنه بتنه الفلاحين لا يقدمون للإقطاعيين المنتوج الفاض ، وانما ثمن المنتوج ، فالفلاح اصبح مضطرا لبيع هذا المنتوج و تحويله الى نقود.

وقد ترتب التحول الى الريع النقدي ما يلي :

- في ظل الريع النقدي تتدعم و تتوسع ملكية الفلاحين لأدوات الإنتاج.
- أصبح الفلاح بإمكانه شراء التزاماته و تحرير نفسه من الاقطاعي و التحول كليا الى فلاح حر مالك للأرض .
- ظهور سعر الأرض، أي تحول الأرض الى بضاعة و لم تعد إمكانية شراء الأرض مقتصرة على الفلاحين فقط ، بل اصبح بإمكان سكان المدينة شراء قطع أرضية بهدف تأجيرها للفلاحين .

مظاهر النظام الاقطاعي من القرن الحادي عشر الى منتصف القرن 15

يلاحظ خلال الفترة ما بين القرن الثاني عشر ميلادي و القرن الخامس عشر ميلادي نمو التجارة بشكل اسرع بكثير من نمو الحرف مما شكل راس المال التجاري ، معتمدة بذلك التجارة على المبادلات و متخذة من المدن مراكز لها ، و نعرض من خلال التالي مظاهر النظام الاقطاعي في القرن الحادي عشر و ما بعده و مظاهر النظام الحرفي :

- **التوسع في الزراعة** زيادة على حجم الإنتاج بفضل ادخال تقنيات جديدة في العمل الزراعي و تطور علم الأسمدة و تطور نوعية الإنتاج الحيواني فقد تم الاستفادة من تدفق المياه في إدارة الطواحين الهوائية و إقامة السدود و خزانات المياه و القنوات المائية ، و تطوير العملية الزراعية باستخدام نظام الحقلين او ثلاثة حقول .
- **ظهور المدن** : بدأ بناء المدن في أوروبا في القرن الحادي عشر ، و توجد الكثير من الفرضيات حول ضهور المدن في اوروبا الغربية فمنها ما تم بناؤها حول الكاتدرائيات لتتوسع فيما بعد شيئا فشيئا ليسكنها التجار و هي تحت حماية الملوك و يدفعون الضرائب له ،كما توجد مدن من بقايا الحضارة الرومانية تم إعادة احيائها من طرف التجار و كبار الاقطاعيين في القرن الحادي عشر ، وبناء اسوار حولها .،كما توجد فرضيات تشير الى ان ضهور المدن ما هو الا نتيجة لزيادة السكان في بعض المواقع الريفية ، او انها مستوطنات لتجار القوافل الذين كانوا باعة متجولون ، او انها أماكن كانت مخصصة للجوء في حالات عدم استقرار الوضع الأمني ، قد تطورت المدن : من حيث الخدمات التي تقدمها من (مستشفيات ، حمامات ، فنادق و دار للمسنين) ، و تقسيمها الى احياء حيث كل حي يكون مخصص للقيام بحرفة معينة ، و تشجيع امتلاك الأراضي المحيطة بسور المدينة من طرف التجار و تأجيرها و هذا شكل مصدرا لتراكم راس المال بين القرنين الثالث عشر و الرابع عشر، كما هدت المدن هجرة كبيرة اليها من الفلاحين هاربين من سلطة الاقطاعي ، و في القرن الرابع عشر تم بناء الكثير من المدن في أوروبا الغربية ، و يعد التزايد في السكان من اهم الأسباب التي أدت الى التوسع في المدن .
- **انتعاش النشاط التجاري** : يعد هذا النشاط من اهم الأسباب التي حولت الإنتاج الزراعي الى انتاج من اجل السوق حيث بدأ التعامل بالنقود ، و التجار هم طبقة من الأشخاص تكونت خارج الاقطاعيات يتشكلون من(الرجال الذين لم يمتلكوا أراضي ، العبيد الهاربين من الاقطاعيات ، عمال الحصاد الموسمين ، الأشخاص الخارجين عن القانون ، و المتسولين و الرهبان) ، و قد اعتبرت البندقية اهم مركز تجاري اوروبا في القرون الوسطى، و بداية من القرن 12 بدأ انتعاش رأس المال التجاري الذي شكل طبقة برجوازية ذات نقابة ، و قامت التجارة على أساس لعب دور الوسيط بين المواد الخام و الحرفي

، و بين الحرفي و المستهلك مع العلم ان المواد المنتجة من طرف الحرفي ضئيلة الحجم مقابل الطلب عليها و هذا شكل مصدر الأرباح التجارية ، و قد وضح كارل ماركس ان الأرباح التجارية في الفترة الاقطاعية لم تتحقق عن طريق تصدير المنتجات الصناعية المحلية ، و انما تحققت عن طريق ترقية مبادلة المنتجات التجارية للمجتمعات الأخرى التي تمر بمرحلة تطور اقتصادي ، و عن طريق استغلال مجال الإنتاج ، و لم يفلح الحرفيون في كسب أرباح تجارية نتيجة لعجزهم عن مبادلة منتجاتهم على نطاق أوسع من المدينة ،كما شهدت التجارة عدة تطورات تنظيمية من حيث الضرائب و الزام التجار الغرباء على القيام بالمبادلات التجارية في المدن و مع التجار و ليس مع الاقطاعين في الأرياف ، و قد زادت التجارة انتعاشا مع بداية الكشوفات الجغرافية في منتصف القرن 15 م .

- **ظهور النظام الحرفي** : ظهر النظام الحرفي في القرن الثاني عشر ، خلال الفترة الاقطاعية ، ويعتبر نظاما مكملا و عاملا من عوامل التغيير في الهيكل الاقتصادي الاقطاعي ، يقوم على العمل اليدوي ، و يتميز النظام الحرفي بما يلي :

_ تطور النظام الحرفي داخل المدن بسبب وجود حركة تجارية ، فأسلوب الإنتاج الحرفي كان من اجل بيعه في السوق لصالحه الخاص .

_ كانت الفوارق في الدخل قليلة بين أصحاب الحرفة و الاجراء ، اضافه الى عدم وجود فوارق طبقية بين التاجر وصاحب الحرفة و الاجير عنده .

_ تكوين النقابات الحرفية و هي تضمن انتقال الاجير الى صاحب حرفة مستقلة بمجرد امتلاكه للمهارة و انضمامه للنقابة الحرفين و ضمان الحق له في العمل في تجارة التجزئة ، لكن بقيت وسائل الإنتاج و عدد الحرفين محدد من طرف النقابة .

_ التساوي في الاسواق : حيث كانت النقابات توزع حاجة السوق في العمل بالتساوي بين الحرفين في أعضاء النقابات ، فلا تكون هناك أي تفرقة بين الحرفي الجيد و الحرفي السيئ.

_ ظهور الطبقة البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج و الأجراء لدى الطبقة المنتجة في الحرف .

علاقات الإنتاج و عوامل الإنتاج في النظام الحرفي

- **علاقات الإنتاج** : تمثل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج من طرف الحرفي الميزة الأساسية في هذا النظام ، و يضمن له حق هذه الملكية نقابة الحرفين المنتمي اليها .
- **عوامل الإنتاج** : تحدد عوامل الإنتاج أولا في مكان العمل الذي يمثل محل لمزاولة الحرفة في احياء مخصصة في المدن إضافة الى الحرفي و الاجير الذي يعمل معه و أدوات الإنتاج و المواد الأولية التي يتحصلون عليها من طرف وسيط و هو التاجر .

أسباب نهاية الاقطاع

بعد سيطرة هذا النظام على أوروبا الغربية لقرابة 1000 سنة انهار لعدة أسباب نذكر منها :

- تأثير التجارة : التي تعتبر قوة خارجية تطورت خارج اطار النظام الاقطاعي التي حولت مع مرور الزمن الإنتاج الاقطاعي من انتاج من اجل المنفعة الى انتاج من اجل السوق، ومع التجارة ظهرت قيمة المبادلة كحقيقة اقتصادية و التوجه الى اقتناء السلع ليس من اجل الاستهلاك وانما من اجل حيازة النقود.
- الأساليب الفنية الزراعية كانت بدائية ، تقسيم العمل كان متخلفا ،افتقار الاقطاع للتنظيم الإداري، ولم يكن هناك فصل بين الإنتاج والاستهلاك ،و من الصعب تقدير تكلفة الإنتاج
- عدم كفاية النظام الاقطاعي كنظام انتاجي امام حاجة الطبقة الحاكمة للمزيد من الدخل بسبب (مواجهة الحروب و اعمال السلب التسابق لإظهار مظاهر البذخ) .
- نمو المدن كمراكز تجارية داخل الاقطاعات و ظهور الدولة الإقليمية و انتعاشها مما أدى بانتقال كبار الاقطاعيين للمدن و ممارستهم للنشاط التجاري .
- زيادة الضغط على الاقنان مما زاد في اجهادهم و هروبهم من الأرض الى المدينة .
- بروز و تطور للنشاط الحرفي في المدن .

في نهاية النظام الاقطاعي ظهرت الطبقة البرجوازية و التي تستفيد من فائض القيمة في الإنتاج و بذلك تشكل راس المال الصناعي ، إضافة الى تراكم المعارف الفنية في النشاط الحرفي و ظهور الاكتشافات الاختراعات ، و هنا بدأ نظام اقتصادي جديد يسيطر على أوروبا الغربية يسمى النظام الاقتصادي الرأسمالي .

الفصل الرابع: النظام الرأسمالي

تمهيد

بدأت أوروبا الغربية في القرن الخامس عشر تدخل مرحلة جديدة من مراحل التاريخ و هي العصر الحديث ، منادية بحرية أكثر داخل المجتمع و الاستقلال عن النمط الاقطاعي ، فنمى فيها كل من النظام الحرفي و التجارة في بدايته و ما لبثت ان طغت التجارة الى مظاهر النشاط الاقتصادي في أوروبا الغربية نتيجة للكثير من العوامل ، ليتطور الوضع بعد الى ولادة نظام اقتصادي جديد يطلق عليه النظام الرأسمالي يرتكز على الحرية و سيادة الأسواق ، و قد كان لهذا اثر كبير في تطور العالم .

تعريف النظام الرأسمالي

نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج (الأرض، المواد الأولية، آلات و أدوات العمل) – سواء كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، و طبقة البروليتاريا (العمال) المجبرة على بيع قوة عملها، لأن ليس لأفرادها وسائل الإنتاج و لا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص.

مراحل تطور الرأسمالية

اولا : الرأسمالية التجارية (البرجوازية) (1450_ 1750) : منذ منتصف القرن الخامس عشر نلاحظ تفوق التجارة على النشاط الحرف من حيث المردود المالي المتحصل عليه بالرغم من ان كل من النظام الحرفي و التجاري ظهرا تقريبا في نفس الفترة الزمنية منذ انشاء المدن في أوروبا الغربية ، فقد كان التجار يمارسون عملهم داخل حدود المدينة و خارجها ، و يمثل دخلها قسما من إنتاج الفلاحين او الحرفين و من استهلاك الطبقة الأرستقراطية ، حيث كان للتجارة دور فعال في رفع مستوى الإنتاج بفتح أسواق جديدة و توفير السلع ، ويمكن توضيح أسباب وجود أرباح للتجار خلال هذه الفترة كما يلي :

- فصل المواد الخام عن الحرفي و الحرفي عن المستهلك في تلك الفترة، و الحجم الضئيل للمواد في يد المنتج تلزمه بالاستعانة بالتجار لجلب كميات اكبر هي التي كونت مصدر الأرباح التجارية للتجار ، فهذا الفصل خلق قصور في الأسواق و عجز المنتجين عن مبادلة منتجاتهم على نطاق واسع هو الذي منح الراس مال التجاري فرصته الذهبية .

- وجود الازمات الداخلية و المجاعات المحلية أتاح لرأس المال التجاري فرصة النمو .
- وجود أسواق محلية ضيقية و بدائية طرق المواصلات ، اثرتا بشكل كبير على الأسعار ، حيث ان أي تغير صغير في حجم المشتريات المتاحة للبيع او في كمياتها يؤدي الى حدوث تأثير كبير على سعر السوق .
- انتشار الربا في المعاملات التجارية ، حيث اخذ الربا يتسلق على المنتجين الصغار من جهة و على المجتمع الاقطاعي المتداعية
- من ناحية أخرى ، و ذلك على حساب فرسان الاقطاع الذين كانوا في حاجة للأموال ، وكذلك حاجات الملوك .
- خلق نظام الاحتكار في البيع لصالح تجار المدينة ، حيث يمنع التجار الغير تابعين للمدينة من بيع منتجاتهم الا بعد ان يبيع تجار المدينة منتجاتهم ، كما يتم منع التجار الغرباء التعامل مع الأرياف المحيطة بالمدينة ، و ملزمين بالتعامل مع نقابة التجار للمدينة .
- تحديد أسعار السلع الحرفية من طرف نقابة الحرفين ، ساعد التجار على اقتنائها بأسعار ثابتة و بيعها لتجار اخرين من خارج المدينة بأسعار اعلى .
- تدخل الدولة في الاقتصاد مما اعطى الأولوية للحركة التجارية التي اعتبرت مصدرا لجلب الثروة و اغناء الخزينة العمومية .

أسباب ظهور الرأسمالية التجارية

توجد مجموعة من العوامل ساهمت بشكل واضح في ظهور الرأسمالية التجارية في أوروبا الغربية و نوضحها كما يلي :

- **الاكتشافات الجغرافية** : أدت الى توسيع نطاق التجارة و تدفق المعادن النفيسة و ورود المنتجات الى أوروبا لم تكن معروفة من قبل ، و اشهر هذا الاكتشافات كانت نتيجة للرحلات البحرية التي توصل فيها فسكودي جاما الى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح حوالي عام 1493 ، و الى كشف كريستوف كولومبس لأمريكا في نفس الفترة تقريبا ، و بفضل هذه الاكتشافات زاد النشاط التجاري و كثرت المبادلات و المنافسات و اصبح التاجر في هذه المرحلة قوة اقتصادية في تلك الفترة حيث كان يعتمد على نوع جديد لمصدر الثروة لم يكن معروفا من قبل .
- **الثورة النقدية** : كانت نتيجة تدفق الذهب الذي اكتشف في أمريكا والمكسيك والبيرو طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر وارتفاعه الكبير في الأسعار واغتناء الطبقة البرجوازية الصاعدة والذي مكن من تمويل عدة مشاريع تجارية وصناعية الذي أدى فيما بعد الى حالات تضخمية .

- **ظهور الدول القومية** : ظهرت الدول الحديثة الموحدة التي تحكمها حكومات مركزية قوية على انقاض الامارات و الممالك الاقطاعية ، وقد كانت الدولة القومية متدخلة في الاقتصاد خاصة النشاط التجاري ، و قد دعى الكثير من المفكرين الاقتصادين خلال تلك الفترة الى دعوة الدول الى وضع سياسات واضحة لجلب المعادن النفسية باعتبارها مصدر للثروة و تنظيم كل من الصناعة و التجارة .
- **الإصلاح الديني و حركة النهضة** : حيث ساعدت على احياء الفلسفة القديمة و إعادة بعث الآداب اليونانية و الرومانية و دراستها بعقل متحرر من المبادئ الدينية ، و قد كان من أثر روح النهضة تحرير العقل من سيطرة الكنيسة و زعزعة مركزها و سيطرتها و تأكيد شخصية الفرد، فقد سائدا في العصور الوسطى دعوة الكنيسة الى الاعتدال في الكسب و قد تطور هذا الى البحث عن الثروة و ضرورة الاهتمام بباعث الربح و إضفاء المشروعية عليه ، كما انتقلت دراسة المسائل الاقتصادية من الفلاسفة و رجال الدين الى المختصين في الإدارة في خدمة الحكومات المركزية الجديدة و كذلك السياسيون و التجار و كبار الحرفين .
- **تراكم الأموال في يد التجار الكبار الصيارفة** : كثرت الأرباح في يد التجار و اتسع نشاطهم اقبلوا على جمع الأموال واستعمالها في الاستثمارات وإنشاء المشاريع وصناعة السفن وتأسيس الشركات .
- **انتشار الأفكار الاقتصادية** : التي سميت فيما بعد بالفكر التجاري التي تدعم سياسة الفائض في الميزان التجاري لما يجلبه من معادن نفيسة .

عيوب الرأسمالية التجارية

ان المبالغة في تعظيم دور التجارة الخارجية أدى الى مساوئ و عيوب مهدت الى ظهور سياسات اقتصادية جديدة ، و تتمثل هذه العيوب في :

- مبالغة أصحاب هذا المذهب في أهمية التجارة الخارجية جعلهم يتبنون سياسات اقتصادية تقود الى تخفيض تكاليف الإنتاج مقارنة بالدول الأخرى و ذلك بتخفيض الأجور و دعم التكاثر السكاني و تشغيل النساء و الأطفال .
- التركيز على تطور الصناعة و دعمها لغرض التصدير و التبادل على حساب الزراعة ، فأصبح القطاع الزراعي قطاع مساعد رغم انه مصدر الإنتاج الرئيسي لمعظم سكان أوروبا .

- التدفق الهائل للمعادن النفيسة أدى الى حالات اقتصادية سلبية كالتضخم و البطالة و الكساد.
- نمت السياسة التجارية الروح الاستعمارية الأوروبية لدول افريقيا و أمريكا الجنوبية و دول قارة اسيا .

ثانيا : الرأسمالية الصناعية (1750_اواخر القرن 19)

يمكن تعريف الرأسمالية الصناعية بانها النظام الذي تبلور فيه التقدم الالي و الناتج عن سيطرة راس المال على الجهاز الصناعي و الإنتاجي سواءا كان ذلك في صورة المصانع او الورش الحديثة ، والتي تستخدم الآلات كأساس للعملية الإنتاجية[1]، وما ميز هذه الفترة عن سابقتها هو توجيه رؤوس الاموال لتوظيفها في الجهاز الإنتاجي .

كانت انجلترا (1760-1830) مصدر الثورة الصناعية التي اجتاحت عديد من الدول الأوربية فانجلترا جمعت كل الخصائص الأساسية التي طبعت هاته الفترة التاريخية التي تعلقت بمعطيات اقتصادية و ديمغرافية واجتماعية وفكرية علما ان عوامل الثورة الصناعية معقدة ومتداخلة لحد ان مؤرخي الحياة الاقتصادية اختلفوا في تحديد الأسباب الأساسية للتغيرات التي طرأت على الواقع الاقتصادي بمناسبة هذه الثورة ومن هنا يمكن تلخيص السمات الأساسية للثورة الصناعية في مايلي :

- **الاختراعات التقنية** : تعتبر الاختراعات التقنية العلمية من الظواهر التي عرفتها بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وهذه الاختراعات مكنت من استعمال وسائل تقنية جديدة زادت إنتاجية العمل بدخول الآلة ميدان الإنتاج وتعويض العنصر البشري وهذه الاختراعات تهم كل القطاعات الصناعية و خاصة قطاع النسيج والصلب والطاقة وهنا يمكن ذكر بعض الاختراعات :
  - أ- اختراع آلة لف الحرير من طرف لومب سنة 1716.
  - ب- اختراع المكوك الطيار من طرف كي سنة 1733.
  - ج- اختراع الة الغزل من طرف اركوايت.
  - د- اختراع المنسج الآلي من طرف كرنايت سنة 1785 .

هذه الاختراعات مكنت بريطانيا من تصدير إنتاج هذه الصناعة يكون عنصر تطوير كبير للتجارة الخارجية البريطانية وبالتالي عنصر التقدم الاقتصادي

- في ميدان صناعة الحديد والصلب نجد اختراع طريقة صناعة الصلب من الحديد والفحم من قبل إبراهيم داربي سنة 1735 واختراع طريقة لإذابة الحديد من قبل هونتسمان الذي أسس أول معمل للتعدين سنة 1750 .
- في ميدان الطاقة فيعتبر اختراع الآلة البخارية من قبل جيمس وات سنة 1764 أهم حدث تقني وقع منذ القرن الثامن عشر وما يزال يمثل الطريقة الأكثر استعمالا في الصناعات ووسائل النقل .
- سيطرة الاتجاهات الاحتكارية في الداخل و الخارج حيث تلجأ هذه الاحتكارات الى اغراق السوق وفق الطلب عليها بأسعار اقل من تلك المعمول بها في البلد الأصلي ، و أحيانا بأسعار اقل من سعر التكلفة و هو اجراء لتحطيم المنافسين .

ثالثا : الرأسمالية المالية (أواخر القرن 19)

تميزت مرحلة الرأسمالية المالية بتطور وظيفة البنوك نحو الميدان الاستثماري و ظهور اشكال جديد من الشركات ، إضافة الى تزايد تأثير البورصات في الاقتصاد و ظهور التركيز المالي مما جعل البنوك تتحكم في النظام الرأسمالي ، و على غرار ذلك هرت بنوك جديدة لم تقتصر وظيفتها على منح القروض للتجار وارباب الصناعة فقط ، بل أصبحت توظف جزءا من رأسمالها في النشاط الصناعي فتحولت الى مؤسسة بنكية رأسمالية صناعية ، وبذلك أصبحت الصناعة خاضعة لهيمنة البنوك .

تقييم النظام الرأسمالي : يقتضي تقدير النظام الرأسمالي توضيح مزاياه و عرض عيوبه كما يلي :

- **مزايا النظام الرأسمالي** : ان حرية التملك و حرية المنافسة و حرية التصرف انعكست إيجابيا على النظام الرأسمالي في الجوانب التالية:

- تطوير العملية الإنتاجية و حدوث فطرة في الإنتاج : ان وجود فن انتاجي حقق طفرة إنتاجية
- ارتفاع مستوى المعيشة : ان التنوع الكبير في السلع و الخدمات المنتجة أدى الى ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد و ذلك على الرغم من التفاوت الملحوظ و الفروق الشاسعة بين الافراد و الطبقات وتعرض الاقتصاديات الرأسمالية لهزات او أزمات عنيفة و دورية

- الاستغلال الاكفأ للموارد الاقتصادية : ان الاستغلال الاكفأ و الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة لدى المجتمع على مستوى المستهلك و مستوى المشروع و مستوى الصناعة و مستوى الصناعة و على المستوى الوطني ، و هذا امر طبيعي ينظم قواعده جهاز السوق و جو المنافسة .

– **عيوب النظام الرأسمالي** وجهت للنظام الرأسمالي انتقادات التالية :

- تؤدي الحرية الاقتصادية الكاملة الى التوزيع السيئ للملكية الخاصة بين افراد المجتمع حيث تظهر اقلية تحوز على جانب كبير من ثروة المجتمع .
- الحريات التي يكلفها النظام الرأسمالي هي حريات شكلية و ليست حقيقية نتيجة لسوء توزيع الدخول و ما يؤدي اليه من تفاوت الفرص ، فحرية العمل غير مكفولة للجميع ، كما ان حرية الاستهلاك وهمية حيث لا يستطيع الجميع الحصول عليها
- تدي تركز الملكيات لفرد او مجموعة من الافراد الى قيام الاحتكار اذا كان من الممكن للمالك ان يحقق لنفسه ربحا اكثر عن طريق سحب بعض ممتلكاته من الاستغلال .
- ان السيطرة على إدارة بعض الشركات تتمكن ان تفرض على الحكومة تغيير سياستها تجاه الواردات التي تنافس ممتلكاتهم فتجبرها مثلا على فرض رسوم جمركية عالية على السلع الأجنبية المشابهة رغم ما في ذلك من تعارض مع مصلحة المستهلكين .
- لا يؤدي نظام الائتمان الى تحقيق الاقتصاد الكامل في توزيع الموارد خاصة اذا عرفنا ان المنتجين لا يكفون عن التدخل في تفضيلات المستهلكين عن طريق الدعايات ، كما ان الكثير من الائمان تحدد على أساس الاحتكار و ليس المنافسة المثلى .

قوى الإنتاج و علاقات الإنتاج

- **قوى الإنتاج** : تتمثل قوى الإنتاج في النظام الرأسمالي و نخص بالذكر الراسمالية الصناعية في اليد العاملة (العمال) و الالة، و ما يجدر الإشارة اليه ان النظام الرأسمالي قام بنقل العمل من البيوت الى المصانع .
- **علاقات الإنتاج** : يعترف القانون في الدول الرأسمالية بحق الفرد في التملك **ملكية خاصة** ، سواءا كانت هذه الأموال سلعا استهلاكية او سلعا إنتاجية ، ويشمل حق الملكية (حق الاستعمال و حق الاستهلاك و حق التصرف و حق الإرث) ، و يمكن للملكية الخاصة ان تحاط ببعض القيود القانونية مراعات للصالح العام كتحديد أماكن مخصصة لبناء المصانع حفاظا

على الصحة العامة ، و الاعتراف بحق الملكية جعل المجتمع الرأسمالي ينقسم الى طبقتين هما ***طبقة الرأسماليين المالكين*** لأدوات الإنتاج و ***طبقة العمال*** التي تؤجر مجهودها لاستغلال أموال الإنتاج لصالح ملاكها اما العلاقة بين الرأسمالي و العامل فهي علاقة تقوم على ***حرية التعاقد*** .

الفصل الخامس : النظام الاقتصادي الاشتراكي

تمهيد

يقوم النظام الاشتراكي على فكرة إحلال الجماعة محل الفرد ، وذلك بان تكون ملكية وسائل الإنتاج للدولة بدلا من الافراد ، و هو نظام له جانبه الفلسفي و الفكري ضمن مدار اقتصادية، و قد ظهر في القرن الثامن عشر .

مفهوم الاشتراكية

هي النظام الذي تمتلك فيه الدولة جميع عناصر الإنتاج كالأرض و المصانع و الآلات ، و اتخاذ القرارات لاقتصادية من خلال جهاز التخطيط بدلا من جهاز الاثمان في النظام الرأسمالي ، و تم تطبيق الاشتراكية في القرن العشرين عندما قامت الثورة البلشفية في روسيا عم 1917 (تطبيق اشتراكية كارل ماركس) .

المهام الاقتصادية و الاجتماعية للاشتراكية

الفرع الأول : المهمة الاقتصادية للدولة في المرحلة الاشتراكية تتمثل بالدرجة الأولى في إعادة بناء القاعدة المادية، تبدأ بتحويل ملكية وسائل الإنتاج في المجتمع الى جماعية بعد تأميم الممتلكات الخاصة المستغلة وضمان تسييرها الديمقراطي من طرف المنتجين المباشرين وفق خطة واعية تعمل على تحسين الإنتاج و توسيعه و توجيهه نحو اشباع حاجات المجتمع.

الفرع الثاني : المهمة الاجتماعية في المرحلة الاشتراكية تعمل على سد احتياجات المجتمع من الخدمات و السلع عن طريق لتوزيع العادل ، و منع أي شكل من اشكال استغلال العمل المأجور ، الذي يشكل تاريخيا جوهر استغلال الانسان للإنسان ، كما تقوم الدولة في المرحلة الاشتراكية بتغيير الفكر السائد و إحلال محله فكر اشتراكي يعبر عن الواقع الجديد.

مفهوم الاشتراكية الماركسية

الماركسية هي مجموعة الأفكار التي تنسب الى كارل ماركس ، و دعي ماركس الى الاشتراكية العلمية و كانت نتيجة لأبحاث علمية دقيقة نتيجة لقراءته المتعمقة للتاريخ و لتطور الرأسمالية ، و يرى ان تطور المجتمعات مرتبط بالتطور التكنولوجي .

و يرى ماركس ان تطور المجتمع الإنتاجي لا يتوقف عند الرأسمالية، بل بالعكس فان ذلك يتعدى الى ضرورة وجود مراحلة جديدة و هي الاشتراكية، و ذلك بسبب ان التقدم الفني يؤدي إلى مزيد من تقسيم العمل و التخصص، و هذا من شأنه زيادة تركز راس

لمال حتى يمكن الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ، و بذلك التطور في قوى الإنتاج نحو المزيد من الجماعية و التركز في أساليب الإنتاج ، حيث يزداد حجم المشروعات و تتركز منا يؤدي الى تكدس العمال فيها ، و كذلك يؤدي تقسيم العمل زيادة الترابط بين النشاط الاقتصادي و هذا ما يزيد الى إضفاء الصفة الاجتماعية على أساس اساليب الإنتاج ، و لا يتماشى هذا التطور مع العلاقات الإنتاجية الفردية القائمة على الملكية الخاصة ، و لذلك تقوم الحاجة الى ضرورة تغيير هذه العلاقات و قيام نوع جديد من الملكية يتفق و لتطور الذي طرأ على قوى و أساليب الإنتاج .

عناصر النظرية الماركسية

- **العمل وفائض القيمة** : تتحدد قيمة أي سلعة بمقدار ما يبذل فيها من ساعات العمل ، يعتقد ماركس ان ما يدفع للعامل من أجر في النظام الرأسمالي (الذي تحدده قوى العرض و لطلب) ، يقل كثيرا عن قيمة السلعة التي ينتجها ، و الفرق بين القيمتين (الفرق بين قيمة السلعة التي ينتجها العامل و مقدار الاجر الذي يحصل عليه) او ما يطلق عليه فائض القيمة يذهب الى الرأسمالي ، و هذا هو الاستغلال حسب ماركس ، و حسب رايه المفروض يوجه هذا الفرق الى العامل .
- **الغاء الملكية الفردية**: نادت النظرية الماركسية بإلغاء الملكية الفردية و الحرية الاقتصادية المطلقة لما سببه ذلك في من سوء في توزيع للثروة و الدخل و ظلم و استغلال للطبقة الكادحة .
- **فناء الرأسمالية** : فناء الرأسمالية حسب ماركس هو نتيجة للتناقضات داخل النظام بين طبقة الرأسماليين و العمال الذي ينته بالأزمات الاقتصادية و الصراع الطبقي ، و لا يخمد هذا الصراع الا بزوال النظام الرأسمالي و قيام الاشتراكية
- **الاشتراكية اخر مراحل التطور التاريخي** : قسم ماركس تطور المجتمعات الى خمس مراحل متتالية و هي العصر البدائي ،مرحلة الرق ، مرحلة الاقطاع ، مرحلة الاقطاع ، المرحلة الرأسمالية ، و أخيرا المرحلة الاشتراكية و الشيوعية ، و لكي يصبح المجتمع اشتراكيا فلا بد ان يكون قد مر بمرحلة الرأسمالية الصناعية ، و نتيجة للتناقضات النظام الرأسمالي تبرز الاشتراكية كنظام بديل .
- **تشكيل الحكومة من الطبقة العاملة (المنتجة)**: دعا ماركس الى قيام نظام طبقي من نوع اخر بعد تغيير وضع الطبقات و تحديد الطبقة المسيطرة و هي الطبقة العاملة المنتجة .

عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي

- انعدام الحرية الفردية: فقد الفرد حريته في اختيار النشاط الاقتصادي وفي التملك، وفي اختيار السلع والخدمات التي يستهلكها وأصبحت كل هذه الأشياء تقرر من قبل الجهاز المركزي للتخطيط.
- انخفاض إنتاجية العامل: نتيجة إهمال الحوافز المادية إذ من غير المتوقع أن يبذل الفرد بصفته اجيرا عند الدولة قصارى جهده من أجل زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف.
- خلق البيروقراطية: إن مبدأ المركزية يضفي على العملية التخطيطية درجة عالية من عدم المرونة والبيروقراطية، وهذا يؤدي بدوره لتدني مستويات الإنتاجية.
- عدم كفاءة أسلوب التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد القومي: تؤدي مركزية التخطيط لعدم قدرة الاقتصاد على مواجهة التغيرات الطارئة في الحياة الاقتصادية وخاصة التي يصعب التنبؤ بها مواجهة سريعة وفاعلة.

قوى و علاقات الإنتاج للنظام الاشتراكي

- قوى الإنتاج : قوى الإنتاج في النظام الاشتراكي هي الالة و العمال .
- علاقات الإنتاج : تعود ملكية عوامل الإنتاج الى الملكية الجماعية (الدولة)

الفصل السادس : الثورة الصناعية

تمهيد

ان المشاكل الاقتصادية التي وقع فيها اقتصاد أوروبا الغربية مع نهاية فترة الرأسمالية التجارية من تضخم و بطالة جعلت رؤوس الأموال تتوجه من الاستثمار في التجارة الى الاستثمار في القطاع الصناعي ، وتسمى الفترة الممتدة من 1760 الى 1830 بفترة الثورة الصناعية الأولى ، وكانت انطلاقتها من إنجلترا التي تبنت في الفترة السابقة منهج الرأسمالية التجارية مع بناء صناعة ، لكن من خلال قراءتنا للأحداث يطرح سؤال نفسه لماذا لم تنطلق الثورة الصناعية من فرنسا التي تبنت الرأسمالية الصناعية قبل بريطانيا ؟و لماذا في بريطانيا ؟، و بعد ذلك ظهرت الثورة الصناعية الثانية في كل من المانيا و الولايات المتحدة الامريكية بين الفترتين 1850 الى بداية الحرب العالمية الأولى 1914.

تعريف الثورة الصناعية

شكلت الثورة الصناعية تحول كبير في تاريخ الإنسانية ، و تعتبر الانطلاقة للنمو الاقتصادي الحديث ، و قد ظهرت في بريطانيا في الفترة من 1760 الى 1830 و هي الفترة التي سميت بالثورة الصناعية الأولى ، و هي عملية تراكمية للنمو السكاني المفاجئ و الإنتاج و الدخل ، و هذا النمو المفاجئ تزامن مع وجود الفكرة القائلة بأن هناك عاملا حاسما في نهاية المطاف يجب أن يكون ، فالاقتصاد الإنجليزي قد وصل الى مرحلة من النمو متقدمة بفضل ***استخدام (المكننة) الآلات*** في قطاع النسيج مما زاد في الطلب .

المحركات الأساسية للثورة الصناعية في بريطانيا

ان قيام الثورة الصناعية (او الثورة الصناعية الأولى) في بريطانيا بدلا من فرنسا التي اعتمدت على التجارة الصناعية أساسا لتشكيل راس المال فيها ، كان نتيجة لوجود ثلاث تقنيات أساسية لم تتوفر الا في بريطانيا مما جعل معدل النمو الاقتصادي يرتفع بمعدلات كبيرة نتيجة لزيادة حجم الإنتاج والطلب وتتمثل هذه التقنيات الثلاثة الأساسية في:

- **تقنية التواصل الجديدة** : طورت الاتصالات باستخدام التلغراف في كافة انحاء بريطانيا ، و هذا اعتبر ثورة في تلك الفترة مما سهل بشكل كبير عملية الاتصال و التواصل .

- **مصادر جديدة للطاقة** : استخدام الفحم الحجري الرخيص كمصدر جديد للطاقة ، كما استخدموا المحرك البخاري لاستغلال هذه الطاقة.
- **وسائل نقل جديدة** : استخدام القاطرات ، وهي عربات تستخدم لنقل الفحم تسير فوق سكة جديدة و توضع المحركات البخارية فوق هذه العربات لتسهيل حركتها ، وهكذا اخترعوا نظام نقل جديد فتح الأسواق العالمية خلال الثورة الصناعية الأولى .

أسباب الثورة الصناعية في بريطانيا

_ انتصار بريطانيا في حروبها و حققت السيطرة على البحار فظفرت بمستعمرات وفرت لها الخامات واحتاجت إلى السلع المصنوعة؛ ولأن جيوشها، وأساطيلها، وسكانها المتزايدين، هيئوا لها سوقاً متسعة للمنتجات الصناعية خاصة في صناعات النسيج والمعادن .

_ بسطت بريطانيا لنفوذها على العديد من المستعمرات مما أتاح للصناعة البريطانية سوقاً أجنبية لا ينافسها فيها منافس في القرن الثامن عشر.

_ تحقيق المكاسب التجارية و تكديس راس المال بفضل الرأسمالية التجارية حيث بدأ البحث عن وجوه جديدة للاستثمار؛ فسمحت إنجلترا لنبلائها–ولثرواتهم–بالاشتغال بالتجارة والصناعة؛

_ نزوح الفلاحين من الأرياف الى المدن بسبب تحويل الأراضي الزراعية الى أراضي رعوية فارتفع عدد العمال في المدن فتوجهوا للأنشطة الصناعية ، ولما تحسنت الآلات الزراعية، لم تعد الملكيات الصغيرة مرغوبة، لأنها عجزت عن استعمال الآلات الجديدة أو دفع ثمنها ، فباع الألوف من المزارعين أراضيهم وأصبحوا أجراء في مزارع واسعة أو في مصانع ريفية أو في المدن. وأنتجت المزارع الكبيرة المزودة بطرائق وتنظيم وآلات أفضل غلة للفدان أكثر من مزارع الماضي، ولكنها كادت تمحو كل أثر للمزارعين الأحرار، أو الفلاحين الملاك، الذين كانوا الدعامة الاقتصادية والحربية والأخلاقية لإنجلترا.

_ الثورة العلمية التي اجتاحت بريطانيا في منتصف القرن 18 بفضل النزعة العلمية و التجارية للحكومة الدستورية التي كان لها الرغبة في ان تكون بريطانيا سباقة للثورة الصناعية التي ستحقق لها الزعامة السياسية للعالم الغربي طوال حقبة قرن أو يزيد،

وكانت جمعية لندن الملكية يتألف أكثرها من رجال عمليين يحبذون الدراسات التي يرجى تطبيقها على الصناعة.

_ توفر المنظومة المصرفية مما أودع آلاف البريطانيين مدخراتهم في المصارف التي كانت تقرض النقود بفوائد منخفضة. وانتشر مقرضو المال في كل مكان، فقد اكتشف المصرفيون أن أيسر طرق الإثراء هي التعامل في نقود غيرهم.

_ الاهتمام بحرية المشروعات وحرية التجارة–وترك الأجور والأسعار حرة في الصعود أو الهبوط طبقاً لقوانين العرض والطلب– هؤلاء ظفرت بتأييد عدة زعماء برلمانيين، فتحطمت ببطء الحواجز القانونية المعوقة لانتشار التجارة والمصنوعات. وهكذا تحققت جميع الشروط اللازمة لتفوق إنجلترا في الثورة الصناعية.

مظاهر الثورة الصناعية

_ موجة الاختراعات : ظهرت الثورة الصناعية مع وجود الاختراعات في الآلات في قطاع الغزل و النسيج بتحسين المحرك البخاري و في الحديد والصلب (باستخدام الفرن الحراري ، وبعد ذلك بقليل في مجالات أخر مثل النقل أو الكيمياء ، ومن المؤكد أن طبيعة هذه الاختراعات ما هي الا تحسينات متتالية لآلات كانت موجودة من قبل الماضية ، كحالة المحرك البخاري و آلة لضخ المياه من المناجم ، و قد شهدت الفترة 1760–1770 حجم كبير من الاختراعات ، وكثافة انتشارها، مع وجود انحرافات ملحوظة في نمو الأرباح الإنتاجية والإنتاج الصناعي و بالرغم من هذا فان معدل النمو في بريطانيا خلال هذه الفترة لم يتجاوز 1 في المائة سنويا ، و هذا يرجع الى ان عمليات التصنيع في البداية كانت تستند أساسا على التصنيع الصناعي وعلى نطاق أوسع، ترافق الثورة الصناعية الإنجليزية تحولات في المجالات الديمغرافية والثقافية والجغرافية والسياسية تنظيم العمل.

_ ظهور نظام المصانع الالية و كبر حجم المشروعات : تمكن أصحاب المصانع و كبار الحرفيين من إقامة الصناعة الجديدة و اصبحوا يمثلون طبقة الرأسماليين ، اما صغار أصحاب الحرف فاضطروا الى العمل في المصانع كأجراء ، و اصحت بذلك المصانع توظف الالاف من العمال في مصنع واحد.

أما في المانيا التي كانت انطلاقة للثورة الصناعية الثانية على غرار الو. م . أ الممتدة من 1850 _ 1914 فتميزت الصناعة بكبر حجم المشروعات ، فقد توجه التوسع الصناعي لامتصاص المصانع الكبيرة للمصنع الصغيرة .

أما في فرنسا فكانت وحداتها تميل نسبيا الى الصغر، لذلك كان عدد العمال فيها محدودا ، و يرجع ذلك الى الندرة النسبية للفحم الحجري و تخصص الفرنسيين الى انتاج السلع الكمالية التي تحتاج الى مهارات و فنون انتاج عالية.

وقد انتشر في أوروبا طبقة جديدة هي طبقة العمال مشكلة من الرجال و النساء و الأطفال تميزت بالاستغلال، إضافة الى تشكل طبقة المديرين.

_ **ظهور النزاعات الاحتكارية في الصناعة** : أدى التنافس بينهم إلى تسابقهم نحو تخفيض الأسعار وهو ما أدى بدوره إلى تخفيض الأرباح بل وتحقيق خسائر في الكثير من الحالات، وهو ما دفعهم إلى التكتل و الاتحاد وعقد الاتفاقيات المختلفة والدخول في أشكال **الترست والكارتل** بقصد القضاء على المنافسة والتحكم في الأسعار وذلك لضمان تحقيق المستوى المنشود من الأرباح، والواقع أن التكتلات الاحتكارية انتشرت بشكل كبير خاصة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية وبصورة كبيرة خاصة في كل من ألمانيا والولايات المتحدة الامريكية .

في ألمانيا: قامت وازدهرت نقابات إنتاجية تعرف باسم **الكارتل**، كان غرضها منع المنافسة بين المنتجين عن طريق عقد اتفاقات خاصة بتوزيع الأسواق والأسعار وتنظيم الإنتاج (تحافظ الشركات الداخلة في الكارتل على شخصيتها القانونية واستقلالها المالي والإداري) حيث تقيد حرية وسلطات الشركات بعد انضوائها تحت راية هذا التنظيم الاحتكاري وتوقيعها اتفاقيات، وقد انتشرت هذه الاحتكار بشكل كبير في صناعة التعدين والحديد والصناعات الكهربائية والبنوك وأدت هذه السياسة إلى كبر بعض المشروعات لدرجة تقترب من الاحتكار الكامل.

في الولايات المتحدة الأمريكية: فقد ظهرت الاحتكارات في شكل **تراست** وهو تنظيم عكسي لنظام الكارتل، حيث تفقد المشروعات الداخلة فيه شخصيتها الاعتبارية واستقلالها المالي والإداري بحيث تندمج الشركات المتعاقدة وتصبح مشروعا واحدا وتحت إدارة موحدة تقوم برسم سياسات الإنتاج والتسعير....وقد سارعت الولايات المتحدة انطلاقا من مبدأ رفض الاحتكار إلى إصدار قوانين لمحاربة **التراست** من خلال قانون شومان سنة 189 ، ثم قانون كلايتون سنة 1914 .

نتائج الثورة الصناعية

نوضح نتائج الثورة الصناعية كما يلي:

- كثرة المخترعات والآلات .
- انتقال الاقتصاد من النقابات الحرفية المنظمة والصناعات الأسرية إلى نظام الاستثمار الرأسمالي والمشروعات الحرة.
- تصنيع الزراعة–أي الاستعاضة عن المزارع الصغيرة بمساحات كبيرة من الأرض تدار رأسمالياً، وتستخدم الآلات والكيمياء والقوة الميكانيكية على نطاق واسع لإنتاج الطعام والألياف لسوق قومية أو دولية ، والمزرعة التي كانت تفلحها الأسرة تنضم إلى النقابات الحرفية في ركب ضحايا الثورة الصناعية .
- تشجيع العلم وتطبيقه وبثه وقد انصب التشجيع أولاً على البحوث العلمية ولكن الدراسات في العلم البحت أفضت إلى نتائج عملية هائلة، ومن ثم فقد مولت البحوث النظرية أيضاً، وأصبح العلم هو الطابع المميز للحياة الحديثة كما كان الدين للحياة في الفترة الاقطاعية .
- أعادت الثورة الصناعية رسم خريطة العالم بضمنها سيادة بريطانيا على البحار وعلى أكثر المستعمرات جلباً للأرباح على مدى 150 عاماً ، وقد عززت الإمبريالية لأنها حملت إنجلترا– على فتح أصقاع أجنبية تستطيع أن توفر الخامات أو الأسواق أو التسهيلات للتجارة أو الحرب، وأكرهت الشعوب الزراعية على التصنيع وتقوية نفسها عسكرياً لتحصل على حريتها أو تصونها، وخلقت روابط اقتصادية أو سياسية أو حربية جعلت الاستقلال وهمياً والتكافل واقعياً .
- غيرت إنجلترا طابعاً وحضارة بتكثير سكانها، وتصنيع نصفها، وتحريكها شمالاً وغرباً إلى مدن مجاورة لمناجم الفحم أو الحديد، أو للطرق المائية أو البحر؛ وقد حولت الثورة الصناعية مناطق شاسعة من إنجلترا، ومن غيرها من الدول المصنعة، إلى بقع ملطخة من الأرض تنفث دخان المصانع وتختنق بالغازات والغبار.
- مكنت الحرب ووسعتها وجردتها من الطابع الشخصي ورفعت قدرة الإنسان على التدمير أو القتل بدرجة هائلة .
- فرضت تحسيناً وسرعة في المواصلات والنقل وبهذا يسرت تكتلات صناعية أكبر وسهلت في مناطق أوسع من رأس مال واحد .
- ولدت الديموقراطية برفعها طبقة رجال الأعمال إلى مكانة الثراء المهيمن، وإلى التفوق السياسي نتيجة تدريجية لذلك. ولأحداث هذا الانتقال الخطير للسلطة ورغبة في حمايته، جندت الطبقة الجديدة تأييد قطاع متزايد من الجماهير، واثقة من أن في الإمكان الاحتفاظ بولائها بالهيمنة على وسائل الإعلام وتلقين المبادئ. ولكن رغم هذه الهيمنة أصبح شعب الدول الصناعية أفضل الجماهير إعلاماً في التاريخ الحديث .

- وإذا كانت الثورة الصناعية المتطورة تتطلب مزيداً من التعليم في العمال والمديرين، فإن الطبقة الجديدة مولت المدارس والمكتبات والجامعات على نطاق لم يحلم به أحد من قبل. وكان الهدف تدريب الذكاء التقني، وكانت الحصيلة الجانبية توسعاً لم يسبق له نظير في الذكاء العلماني .
- نشر الاقتصاد الجديد السلع وأسباب الرفاهية بين نسبة من السكان تفوق كثيراً أي نظام سابق لم يكن من سبيل أمامه لصيانة إنتاجيته المطردة الارتفاع إلا بقوة شرائية مطردة الاتساع في الشعب .
- أرهفت العقل الحضري، ولكنها بلدت الحس الجمالي؛ وأصبحت مدن كثيرة قبيحة المنظر قبحاً يغم النفوس وفي النهاية أقلع الفن نفسه عن نشدان الجمال. وكان من آثار إسقاط الأرستقراطية عن عرشها–زوال حفظة المعايير والأذواق وحكمتها، وهبط مستوى الأدب والفن
- رفعت الثورة الصناعية أهمية الاقتصاد ووضعه، وأفضت إلى التفسير الاقتصادي للتاريخ، وعودت الناس على التفكير بلغة العلة والمعلول الماديين، وأفضت إلى نظريات ميكانيكية النزعة في علم الأحياء فحواها محاولة تفسير جميع عمليات الحياة على أنها أفعال ميكانيكية .
- تضافرت هذه التطورات في العلم، والنزعات الشبيهة في الفلسفة، مع الأحوال الحضرية والثراء المتسع، على إضعاف العقيدة الدينية .
- النزعة الصناعية جعلت الفرد والشركة هما وحدتي الإنتاج، اذ أصبح تشغيل الأطفال و النساء شرطا لزيادة حجم الإنتاج .

ما يمكن الإشارة اليه ان البشرية مرت ب أربعة ثورات صناعية و نوضحها كما يلي :

	تقنية تواصل جديدة	مصدر للطاقة جديد	وسائل نقل جديدة
الثورة الصناعية الأولى **(نهاية القرن 18)** **بريطانيا**	**التلغراف**	**الفحم الحجري الرخيص** حيث تم اختراع **المحرك البخاري** لاستغلال هذه الطاقة	استخدام **القاطرات** ، وهي عربات تستخدم لنقل الفحم تسير فوق سكة جديدة و توضع المحركات البخارية فوق هذه العربات لتسهيل حركتها
الثورة الصناعية الثانية تنتهي في 1917_1870 **القرن العشرين** ألمانيا و الو م أ	**الهاتف**	ابار النفط الرخيسة في تكساس الو . م . أ حيث تم اختراع **محرك الاحتراق الداخلي** لاستغلال هذه الطاقة كما تم **اختراع الكهرباء المركزية**	السيارة ثم الشاحنات و شبكات الطرق
نلاحظ ان الثورة الصناعية الأولى و الثانية اعتمدت على مصادر الكربون المتراكم عبر ملايين السنوات في الطبيعة و هي طاقة غير متجددة و يمكن اطلاق عصر الثورة الصناعية الأولى و الثانية *ب عصر الكربون*			
الثورة الصناعية الثالثة المانيا الصين	الحاسوب و اختراع الأنترانت	استخدام الطاقة المتجددة	وسائل نقل سريعة TGV
الثورة الصناعية الرابعة استخدم لأول مرة كمصطلح 2016	استخدام أوسع للانترات و انترنات الأشياء ، تكنولوجيا النانو	استخدام أوسع للطاقة المتجددة و نقلها من مكان الى اخر كنقل طاقة الرياح و نقل الطاقة الشمسية	مركبات بدون سائق الروبوتات

الفصل السابع : الازمة الاقتصادية العالمية (ازمة الكساد العظيم 1929)

تمهيد

يتعرض الاقتصاد الرأسمالي الى التقلبات الدورية بحكم طبيعة النظام الرأسمالي الذي يستند على مبدأ الحرية الاقتصادية و الية السوق و الملكية الخاصة و عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، و تنعكس الازمات الرأسمالية بشكل مباشر او غير مباشر على الاقتصاديات الدول بفعل علاقات التبعية و الهيمنة و تقسم العمل الدولي و بالتالي تخصص تلك الدول في انتاج المواد الخام الزراعية و المعدنية التي توجه للتصدير ، و تعد أزمة 1929 اعنف و أطول ازمة تعرضت لها الدول الرأسمالية في الولايات المتحدة الامريكية و غيرها من الدول التي عانت هزات الحرب بشدة لم تألفها اقتصاديات هذه الدول من قبل ، وكما يلي سنعرض جوانب متعدد من أزمة 1929 .

الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي

مفهوم الدورات الاقتصادية

يقصد بالدورة الاقتصادية التقلبات التي تحصل في النشاط الاقتصادي (الناتج الداخلي الخام ، الدخل ، العمالة ، التجارة الخارجية و الأسعار) و التي تستمر لفترة تتراوح بين عامين الى عشر أعوام ، و التي تتميز بتوسع معظم قطاعات الاقتصاد الوطني او انكماشها.

تعرف الأزمة من الناحية الاقتصادية بأنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية ثم تمتد هذه الانهيارات والتغيرات إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

ويعرفها الاقتصادي (يوجين فأرجا) بأنها ظاهرة اقتصادية تعرف نتائجها من خلال مظاهر انهيار أسواق البورصة وحدوث مضاربات نقدية كبرى في أسواق المال ويصاحب هذه الظاهرة أيضاً بطالة كبيرة.

ومن الناحية المالية تعرف الأزمة بشكل خاص بأنها انهيار النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي .

مراحل الدورة الاقتصادية

تتكون الدورة الاقتصادية من أربعة مراحل و هي :

- **الكساد** : و فيه يكون النشاط الاقتصادي قد انخفض الى ادنى مستوى له ، و ينخفض الإنتاج و الدخل و الأسعار و التجارة الخارجية و تزداد البطالة .
- **الانتعاش** : يزداد فيها الإنتاج و الدخل و تنخفض البطالة .
- **الرواج** : يصل فيها النشاط الاقتصادي الى ذروته فيزداد الإنتاج و الدخول و تتلاشى البطالة تماما و تتوسع التجارة الخارجية الى أقصاها مع احتمال ارتفاع الأسعار و تعرض الاقتصاد الى التضخم .
- **الانكماش** : يتقلص فيها النشاط الاقتصادي فينخفض الإنتاج و الدخول و تزداد البطالة و تنتهي هذه المرحلة بحالة الكساد لتبدأ دورة جديدة .

وليس هناك فترة محددة للدورة الاقتصادية لأنها تعتمد على أسباب حدوثها وطرق معالجتها، والواقع إن الدورات الاقتصادية كانت تحدث إلى حد ما بالتعاقب خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وذلك نتيجة لعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وسيادة الفكر الكلاسيكي الذي يدعو إلى الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة و المنافسة الحرة استنادا الى مقولة ادم سميث (دعه يعمل دعه يمر).

ولكن بعد ازمة عام (1929_1933) تمكنت الدول الرأسمالية من تجنب او التقليل من حدة الركود الاقتصادي و ذلك لان الرأسمالية أصبحت اكثر استقرارا و افضل استيعابا لسياسات الاقتصاد الكلي و ادواتها المالية و النقدية و بالتالي تجنب الركود الاقتصادي .

النظريات التي تفسر الدورات الاقتصادية بعوامل اقتصادية

حاول الاقتصاديون تفسير الدورة الاقتصادية لذلك ظهرت نظريات متعددة لتفسير أسبابها ، و قد ركزت بعض النظريات على عوامل غير اقتصادية (كنظرية مالتس للسكان ، نظرية جيفرنز للطقس ، نظرية شومبير المتعلقة بالتقدم التقني ، و البعض الاخر ركز على المتغيرات الاقتصادية ، و نقوم بعرض بعض النظريات التي تفسر الدورات الاقتصادية بعوامل اقتصادية كما يلي:

الفرع الأول : النظرية الماركسية : يقر ماركس حتمية الازمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي استنادا الى نظرية فائض القيمة ، فالرأسمالية تمثل الإنتاج السلعي في اعلى درجاته عندما تتحول قوة العمل نفسها الى سلعة ، و يعني ذلك ان تركز وسائل الإنتاج

بين ايدي الطبقة الرأسمالية يؤدي الى استغلال العمال و زيادة أرباح (فائض القيمة) للطبقة الرأسمالية ، مما يحفز الرأسماليين الى مزيد من الاستثمار في شراء المكان و الآلات و الاستغناء عن عدد من العمال و خلق حالة من البطالة ، فتنخفض القوة الشرائية للجماهير و تتكدس السلع ، و تستمر الازمة الى ان ينهار النظام الرأسمالي و يسود النظام الاشتراكي .

الفرع الثاني : النظرية الكينزية : تستند هذه النظرية على فكرة مضاعف الاستثمار في تفسير الدورات الاقتصادية ، فالاستثمار يعتمد على توقعات رجال الاعمال المستقبلية فتزداد استثماراتهم اذا كانت الكفاءة الحدية للاستثمار اعلى من سعر الفائدة فيزداد الدخل و الاستخدام و يصل النشاط الاقتصادي الى ذروته في فترة من التوسع الاستثماري ، و يشعر المستثمرون بعد ذلك بالتخوف من المستقبل و يسري قانون تناقص الغلة و تزداد المنافسة بين المنتجين و تقل اراحهم ، و يبدا النشاط الاقتصادي بالانكماش و تزداد البطالة ، و بهذا تكتمل الدورة الاقتصادية لتبدأ دورة أخرى .

الفرع الثالث : النظريات النقدية : تحاول هذه النظريات تفسير الدورات الاقتصادية بعوامل نقدية تتعلق بعرض النقود و الطلب عليها و سعر الفائدة ، و قد وردت عدة نظريات في هذا المجال و كان من أهمها نظرية فر يدمان ، و تتلخص هذه النظرية بان البنك المركزي بإمكانه التحكم في عرض النقود باستخدام أدوات السياسة النقدية ، فالبنك المركزي قد يقوم بشراء السندات بقصد زيادة عرض النقود مما يؤدي الى ارتفاع أسعارها ، ولكن البائعين يحاولون شراء سندات أخرى لإبقاء محفظتهم المالية متنوعة ، و لكن ذلك سوف يرفع أسعار كل السندات و انخفاض سعر الفائدة ، و هذا يدفع لشراء أصول رأسمالية أخرى فترتفع أسعارها و سينتقل ذلك الى أسعار كل السلع ، و نزداد الأرباح و يستمر التوسع و الرخاء الاقتصادي ، حتى يكتشف ان هذا الوضع لن يستمر طويلا ، لذلك يضطرون الى بيع السندات بأسعار منخفضة و يرتفع سعر الفائدة و يقل الاستثمار ، و يبدأ النشاط الاقتصادي بالانكماش ، ليبدأ الاقتصاد دورة جديدة ، فالسياسة النقدية يمكن ان تكون مصدرا رئيسيا للاضطرابات النقدية ، وفي نفس الوقت يمكن ان تكون مصدرا للاستقرار الاقتصادي .

الاقتصاد الرأسمالي قبل ازمة الكساد

_ الأوضاع الاقتصادية قبل الازمة

كان الاقتصاد الأمريكي اقل تأثيرا من خسائر الحرب العالمية الأولى ، و يعمل بكافة طاقته الإنتاجية ، مما زاد في الصادرات الامريكية للخارج و تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وتركز نسبة كبيرة من الذهب العالمي في خزائن الولايات المتحدة ، إذا بلغ احتياطها الذهبي بعد الحرب (2.657) مليار دولار ،و هو بهذا يتجاوز مجموع الأرصدة الذهبية لكل من أسبانيا

وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وايطاليا والبالغ (2.356) مليار دولار،كما بدأت الاستثمارات الاميركية تستعيد مكانتها فقد ازدادت الاستثمارات الاميركية في الخارج من (4) مليارات دولار عام 1924إلى (17) مليار دولار عام 1929، وازدادت الاستثمارات العالمية من (20) مليار دولار إلى (36) مليار دولار لنفس الفترة. و الواقع انه ما ان حل عام 1929 حتى كان الاقتصاد الأمريكي قد اظهر تقدما خارقا للمألوف ، وقد ارتفع عدد السكان من 76 مليون نسمة سنة 1900 الى 121 مليون نسمة عام 1929 و تم تشيد البيوت و السكنات و العمارات ، و تشييد المعدات الصناعية الجديدة ، و ارتفع متوسط دخل الفرد ، و رواج بورصة الأوراق المالية ، و زادت المضاربة .

كما تطورت العديد من الصناعات كصناعة السيارات و الحرير الصناعي و الكهرباء و ازدادت القدرة الإنتاجية للصناعات القديمة مثل الفحم و السفن و الحديد و الصلب و الاقمشة القطنية و الصوفية ، وازداد الإنتاج الصناعي بين 1925و 1929 بنسبة (23 بالمئة) في فرنسا ، (22 بالمئة) في المانيا و (13 بالمئة) في بريطانيا .

كما انعشت الزراعة بسبب وفرة الإنتاج ، وكان المزارعون يعانون من انخفاض أسعار منتجاتهم بسبب فائض الإنتاج من جهة و بسبب ارتفاع أسعار السلع المصنعة من جهة أخرى مما اضطرت العديد من الدول الى فرض رسوم جمرية عالية على المستوردات من الحبوب كفرنسا و بريطانيا .

و هذا يجدل على الفترة بين 1925 و الفترة 1929 تميزت بالرخاء في أوروبا و الولايات المتحدة الامريكية ، و ذلك فضل انتعاش صناعة البناء ، و الاقبال على السلع الكمالية و الاستهلاكية و الخدمات بسبب الزيادة في الدخل و عدد السكان ، الى ان فوجئ الشعب الأمريكي بانهيار بورصة وول ستريت لتبدأ مرحلة الكساد .

_ نشأة الازمة العالمية

- يوم الخميس 24 أكتوبر 1929 طرحت 13 مليون سهم، فهبطت أسعارها الى مستويات منخفضة جدا ، فتهافت أصحاب الأسهم الى بيع اسهمهم ، فأغرقت سوق بالأوراق المالية بنيويورك بما يقارب 70 مليون سهم دفعة واحدة .
- أدت فترة الكساد الى انتشار موجه الذعر و عدم الثقة بقيام الافراد المواطنين و الأجانب بسحب ودائعهم من البنوك و يطالبون بصرف أوراق البنكوك بالذهب ، مما عرض مؤسسات الائتمان الى حالة عجز حقيقي عن الدفع .
- غلق البنوك أبوابها سنة 1930 حيث وصل عدد البنوك المغلقة الى 1320 بنك ، ثم ارتفع الى 2293 بنك مغلق سنة 1931 ، و في 26 مارس 1933 تم إيقاف الصرف بالذهب .

- انخفاض أسعار السلع الزراية بشكل حاد و اصبح ثمنها اقل من سعر التكلفة و ذلك لوفرة الإنتاج من جهة و زيادة تصدير القمح الروسي في الأسواق العالمية بأسعار منخفضة ، وقد أدى انخفاض أسعار السلع الزراعية الى نقص في دخول المزارعين و الذي انعكس بدوره على النقص في الطلب على السلع المصنعة ،كصناعة المركبات ، الآلات الزراعية ، الحديد و الصلب و المنسوجات .

نتائج أزمة الكساد

- انخفاض حجم الإنتاج للصناعات الرئيسية كصناعة المركبات بنسبة (74 بالمئة) و صناعة الحديد و الصلب (76 بالمئة) و صناعة المنسوجات (28 بالمئة) و كذلك للصناعات الأخرى .
- اغلاق المصانع و تسريح العمال نتيجة لانخفاض حجم الإنتاج ، وقد بلغ عدد العطلين عن العمل في الولايات المتحدة الامريكية 4.6 مليون عاطل سنة 1929 و وصل الى 13 مليون عاطل سنة 1933 ، اما في بريطانيا فقد بلغ العدد 3 مليون ، و في المانيا 6 مليون .
- انخفاض الاستثمارات الامريكية الخارجية من 15 مليار دولار خلال الفترة (1925_1929) الى 10 مليار دولار خلال ازمة الكساد ، كما انخفض حجم الاستثمارات الداخلية في مجال المباني السكنية و معدات المنجين و المباني التجارية .
- انخفاض حجم التجارة الخارجية بسبب قيام معظم الدول بفرض رسوم جمركية عالية على الاستيراد .

المبحث الرابع : اقتراحات كينز لمعالجة أزمة الكساد

برهنت ازمة الكساد على وجود خلل في النظريات الكلاسيكية التي تدعو الى حرية التجارية و عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و التوازن التلقائي ، و ظهرت النظرية الكينزية و التي دعت الى نبذ سياسة حرية التجارة و ضرورة تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية و الانفاق كما تمارس الادخار و الاستهلاك و تكون لها سياسة نقدية مدروسة . و ذلك لخلق الطلب الفعال .

كما نقد كينز قانون المنافذ ل (**ساي**) ، و أكد انه ليس صحيحا ان العرض يخلق الطلب المقابل و المساوي له بل ان الصحيح لدى كينز هو العكس بمعنى ان (الطلب هو الذي يخلق العرض) ، فكينز يرى ان المنتجين ينتجون تلك الكمية التي يعلمون ان هناك اسواقا لها و من ثمة فان وجود الطلب في السوق هو الذي يؤدي الى انتاج السلع و الخدمات اللازمة لإشباع هذا الطلب في الاقتصاد الرأسمالي ، فنقطة البداية هي الطلب الكلي و ليس العرض الكلي .

الفصل الثامن : العولمة الاقتصادية

تمهيد

تحول الاقتصاد العالمي الى قرية صغيرة متنافسة بفعل الثورة التكنولوجية و المعلوماتية واصبح هناك سوقا واحدا يوسع دائرة و مجال المنافسة لكل المتعاملين الدوليين ، و اصبح اللاعبون الفاعلون في السوق العالمية ليس فقط الدول و الحكومات بل منظمات عالمية و شركات متعددة الجنسيات و التكتلات الاقتصادية العملاقة و الكل يحاول توحيد سلوك اللعبة و التعامل و يسعى بكل قوة الى اقتناص الفرص و مواجهة التهديدات في اطار إزالة القيود بكل اشكالها و تحرير المعاملات في ظل التحول نحو اليات السوق.

مفهوم العولمة الاقتصادية

العولمة تنطوي على مفهوم ديناميكي يتحرك و يتشكل مع التغييرات العالمية التي تحدث ، و تتشكل و تتجسد أساسا في جانبها الاقتصادي بدرجة اكثر ، فهي تنتشر بسرعة كبيرة على كافة المستويات الإنتاجية و المالية و التكنولوجية و التسويقية و الإدارية ، و هي أيضا عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية و كيفية في مجالات التطبيق المختلفة ، و من خلال العمليات الأساسية التي تدور في فلكها العولمة و هي المنافسة و الابتكارات التكنلوجية و تحرير التجارة الدولية و التحديث و انتشار عولمة الإنتاج و العولمة المالية و هما المكونان الرئيسيان للعولمة الاقتصادية التي تبنى أساسا على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي و العلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى و الحجم الوزن في مجالات متعددة و أهمها السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي و تكون اشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي يتعاضد دورها بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي .

خصائص العولمة الاقتصادية

تتمثل اهم خصائص العولمة فيما يلي :

الفرع الأول : سيادة الية السوق و السعي لاكتساب القدرات التنافسية

ان سيادة الية السوق و اقترانها بالديمقراطية و اتخاذ القرارات في اطار من التنافسية و الامثلية و الجودة الشاملة و اكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة بالثورة التكنولوجية و ثورة الاتصالات المواصلات و المعلومات و تعميق تلك القدرات الممثلة في الإنتاج باقل تكلفة ممكنة و بأحسن جودة ممكنة و بأعلى إنتاجية و البع بسعر تنافسي و يتم كل ذلك باقل وقت ممكن ، حيث اصبح الزمن احد القدرات التنافسية التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة .

الفرع الثاني : ديناميكية مفهوم العولمة

تسعى العولمة الى الغاء الحدود السياسية و التأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي، كما يمكن ان نرى ديناميكية العولمة في ردود الأفعال المضادة من قبل المستفدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية حفاظا على مكاسبهم و اتجاه ردود الأفعال الصادرة من الخاسرين من تلك الأوضاع و خاصة من الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها .

الفرع الثالث : تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل

يتم في ظل العولمة حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية و المعلوماتية ، حيث يتم اسقاط حاجز المسافات مما يزيد احتمالات و إمكانيات التأثير و التأثر المتبادلين لإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية و بخاصة الصناعية بين اكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات منتج نهائي في اكثر من مكان واحد ، و أصبحت الميزة التنافسية تتركز حول القدرة التنافسية في مجال التبادل التجاري الدولي و التي تدور حوله التكلفة و الجودة و الإنتاجية و السعر و هو ما عمق الاتجاه نحول الاعتماد المتبادل .

الفرع الرابع : وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي

اصبح من الشائع اليوم ان نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات و الأجهزة الكهربائية و الحاسبات الالية و غيرها يتم تجميع مكوناتها في اكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع احد المكونات فقط ، و يرجع ذلك الى تعاظم

دور الشركات متعددة الجنسيات و الثورة التكنولوجية و المعلوماتية و الاتصالات ، و بذلك اصبح قرار الإنتاج و الاستثمار تتخذ من منظور عالمي و وفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة و العائد ، كما اصبح من الممكن للكثير من الدول النامية فرصة اختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات حيث يتيح تقسيم العمل لها اكتساب مزايا تنافسية .

الفرع الخامس : تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات

الشركات متعددة الجنسيات هي شركات عالمية النشاط و التي تعتبر في كل معانيها احد السمات الأساسية للعولمة ، تتميز بقدرة تمويلية هائلة ، كما ان نشاطها يعمل على نقل التكنولوجيا و الخبرات التسويقية و الإدارية .

الفرع السادس : تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة

ان انهيار المعسكر الاشتراكي و انشاء المنظمة العالمية للتجارة في اول من جانفي 1995 و هي المسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة ، إضافة الى صندوق النقد الدولي المسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة و البنك الدولي المسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة ، و يلاحظ على هذه المنظمات العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين انها تتجه الى إدارة العولمة من خلال اليات جديدة في اطار من التنسيق فيما بينها لضبط إيقاع منظومة العولمة .فتولى كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي عمليات تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي و التكيف الاقتصادي للكثير من دول العالم ، كما تقوم المنظمة العالمية للتجارة بالتعامل في مجال إدارة النظام التجاري للعولمة من جانب تجارة السلع و الخدمات وحقوق الملكية الفكرية و الأدبية و العينية و قوانين و إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة العالمية.

الفرع السابع : تقليص درجة سيادة الدولة القومية و اضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية و المالية

اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم الى الغاء قوانين التحكم في السوق و تطبيق قوانين تحرير الأسواق حتى قبل ان تتمكن من إيجاد وسائل رقابية جديدة ، و هكذا يمكن القول ان الحكومة في هذا الاطار العولمة الجديد تطبق كثيرا من السمات التي يطلق عليها البعض الإدارة العامة الجديدة سعيا وراء تنظيم عمل الحكومة وفقا للخطوط التي تسير عليها المنظمات العالمية مما يترتب عليه وهن سلطة الدولة و شرعيتها ، و ان هذا التوجه للدول لغرض كسب ثقة الأسواق العالمية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار داخلها .

أنواع العولمة الاقتصادية

توجد شكلان من العولمة الاقتصادية وهي عولمة الإنتاج ، العولمة المالية و نوضحهما كما يلي :

عولمة الإنتاج : يلاحظ ان عولمة الإنتاج بدأت تقرر انماطا جديدة من تقسيم العمل الدولي ، و هي تتحقق من خلال شركات متعددة الجنسيات ، و قد أصبحت قرارات الإنتاج و الاستثمار تتخذ من منظور عالمي ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة و العائد ، و هذا اعطى فرصة كبيرة لدول العالم الثالث لدخول الأسواق العالمية في الكثير من المنتجات في ظل ما يسمى بعولمة الإنتاج التي هي جزء أساسي من العولمة الاقتصادية ، خاصة بتركيزها على الأجزاء من السلع ذات ميزة تنافسية .

العولمة المالية : تعتبر العولمة المالية من الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول لما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى الى تكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال الغاء القيود على حركة رؤوس الأموال و من ثمة اخذت تتدفق عبر الحدود و لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق راس المال اكثر ارتباطا و تكاملا ، و يمكن الاستدلال بالأسواق المالية من خلال تطور حجم المبادلات عبر الحدود في الأسهم و السندات في الدول الصناعية المتقدمة ، و تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي

انعكاسات العولمة على البلدان النامية

أدى تطبيق العولمة إلى انعكاسات عديدة خاصة على الدول النامية منها الإيجابي ومنها السلبي، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

سلبيات العولمة على البلدان النامية

الفرع الأول : عولمة المديونية الخارجية: ظهرت أزمة المديونية الخارجية في المكسيك في أوت 1982 مع زيادة تلك الديون وخدماتها إلى درجة أن العديد من الدول المدينة أصبحت عاجزة عن تسديدها ، ومن التطورات التي شهدها العالم في العشرية الممتدة بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات من القرن الماضي موجة الإيداعات المالية، فقد عمدت بنوك الدول المتقدمة بالتعاون مع بيوت السمسرة المتخصصة إلى تحويل الديون الخارجية للدول النامية إلى أوارق مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية، شأنها في ذلك شأن أية أداة مالية عادية. ولقد كان لهذا الاختراع المالي انعكاسات هامة على الدول النامية، حيث أصبحت تلك الديون تنتقل من بنك إلى بنك آخر ومن مؤسسة مالية إلى أخرى وحتى من دولة إلى أخرى، بالإضافة إلى ذلك سيطرة مؤسسات

بريتون وودز على مصادر التمويل زادت من عولمة تلك المصادر بصفة عامة وعولمة المديونية الخارجية بصفة خاصة. ومن المظاهر الأخرى التي ساهمت في عولمة المديونية إمكانية استبدال الديون الخارجية والداخلية للدول المدينة بمساهمات في الشركات المخوصصة.

الفرع الثاني : إنهيار الأسواق المالية: لقد ساعد الارتباط بين الأسواق المالية العالمية، على انتقال عدوى الانهيار من بورصة لأخرى ومن دولة لأخرى في أوقات قياسية لدرجة أن تذبذب أسعار أسهم تلك البورصات كان متلازما تقريبا، فتلك البورصات مرتبطة بشبكات اتصال متطورة تسمح لها بالحصول على المعلومات عن بعضها البعض في الوقت الفعلي، كما تتداول العديد من الأصول المالية المصدرة في دول أخرى تلك الأسواق مما يزيد من ارتباطها وعولمتها.

إيجابيات العولمة على البلدان النامية

الفرع الأول : تدفق رؤوس الأموال الأجنبية أدى الربط بين الأسواق الناشئة وأسواق الدول المتقدمة إلى زيادة التدفقات المالية نحو الدول النامية فبينما تراوحت تلك التدفقات بين 10و 20 مليار دولار سنويا فقط خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ، ارتفعت إلى 63ف قط مليار دولار سنة1990 ، ، و وصلت الى إلى 120 مليار دولار سنة 1991 وارتفعت بعد ذلك بانتظام لتصل إلى 280 مليار دولار سنة 1997 ، لتنخفض بعد ذلك الى 234 مليار دولار سنة 1998 بسبب الازمة المالية التي ضربت الأسواق المالية الناشئة ، هذا من ناحية الاستثمار في الأدوات المالية المتاحة في تلك الأسواق (ماعدا دول أوربا الشرقية) ، أما من ناحية الاستثمارات المباشرة في الدول النامية فقد زادت بحوالي % 30 سنويا خلال الفترة 1987_1992 مقيمة بالدولارات الجارية وارتفعت حسب إحصائيات البنك العالمي 10 ملايير دولار سنة 1985 الى 37 مليار دولار سنة 1994 ، وعلى الرغم من الفوائد التي جلبتها تلك الاستثمارات، إلا انه يعاب عليها ميزة التركيز، أي أنها توجهت إلى عدد محدود جدا من الدول النامية فمثلا استأثرت 6 بلدان نامية فقط من تلك الاستثمارات و هي الصين ، المكسيك، الأرجنتين، ماليزيا، وتايلند، و خلال ثلاث سنوات فقط (1991_1993) استفادت الصين لوحدها 40 مليار دولار من تلك الاستثمارات .

الفرع الثاني : عولمة الأسواق المالية الناشئة لقد تم ربط العديد من الأسواق المالية التابعة للدول النامية بالنظام المالي العالمي، لاسيما الأسواق الآسيوية ابتداء من أوائل التسعينيات من القرن الماضي، فالأفراد والمؤسسات في تلك البلدان يقرضون ويتداولون الأوارق المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية، فحتى ميزانيات مؤسساتهم المالية والبنكية تحتوي على أصول وخصوم مقومة بعملات مختلفة ، أدى انفتاح تلك الأسواق على رأس المال الأجنبي إلى تسهيل توجيه ادخار عالمي معتبر إلى تلك المنطقة من العالم، مما جعلها تبرز كقطب اقتصادي ومالي له وزنه في الاقتصاد العالمي كما ساعد توفر أسواق تلك الدول على مستوى عال من التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة على الإسراع في عولمتها ، إضافة الى المعرفية و الثقافية و ما يترب عنها من تقدم تكنولوجي و تسهيل حركة انتقال الأموال و السلع و تسهيل الاتصالات على جميع الاصعدة الحكومية و الغير حكومية .

الفصل التاسع : الازمة المالية العالمية 2008 (ازمة الرهن العقاري)

تمهيد

تعتبر ازمة 2008 نتيجة للإخفاق الكبير الذي عرفه استراد الديون العقارية الممولة من طرف البنوك في الولايات المتحدة الامريكية و المعروفة بالقروض العقارية من الدرجة الثانية sub prime ، وبالرغم من ان هذه الازمة ظهرت في الولايات المتحدة الامريكية الا ان اثارها انتقلت الى خارجها و تأثرت بها على حد سواء كل من الاقتصاديات المتقدمة و الناشئة ، من خلال هذا الفصل نتعرض الى زوايا مختلفة من الازمة من حيث المفهوم ، و التفسير و إجراءات الحد من اثارها و معالجتها .

ماهية الازمة المالية العالمية 2008 .

تعريف الأزمة المالية

هي تلك التذبذبات التي تأثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم و السندات، و كذلك اعتمادات الودائع المصرفية و معدل الصرف. و عادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي، مسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط و سريع في الاقتراض من دون التأكد من الملائمة الائتمانية للمقترضين، و عندها يحدث انخفاض في قيمة العملة مرديا إلى حدوث).

و كذلك أن تعريف الأزمة المالية العالمية يتمثل في (،موجات من التدفقات الرأسمالية للخارج تحجيم تدفق التمويل، و بخاصة الإقراض إلى الأسر و المنشآت و الوحدات الأخرى المنتجة للسلع و الخدمات نتيجة للاضطرابات في الأسواق المالية.

و الأزمة المالية كذلك تعني حدوث خلل مفاجئ في العلاقة بين العرض و الطلب في السلع و الخدمات و رؤوس الأموال، و هي لحظة حاسمة تحمل تحولا نحو الأسوأ أو الأحسن وتعرف الأزمة المالية العالمية بأنها اضطراب يصيب النظام المالي برمته حيث تنخفض أسعار الأصول المالية أو إفلاس البنوك أو اضطرابات في أسواق الصرف، أو نتيجة لعدم قدرة بعض الدول على الوفاء بالتزاماتها خاصة الديون الخارجية و هذا يؤثر على البنوك و يزيد من احتمال وإذا حدث إفلاس في البنوك و بدوره يؤدي إلى انخفاض في تقديم القروض إلى ،إفلاسها المتعاملين، كذلك أزمة سعر الصرف تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات بسبب تخلي المستثمرين عنها و الاتجاه إلى سندات بعملة أخرى، وتخفيض قيمة العملة بدوره يؤدي إلى أزمة و تحويلها إلى عملات

أجنبية أخرى ،من خلال موجة سحب الودائع الموجودة لدى البنوك فكل هذه الأسباب قد تؤدي لتفادي خسائر الصرف و يؤدي إلى أزمة سيولة لدى البنك إلى الأزمات المالية و التي بدورها تتحول إلى أزمة اقتصادية و تاريخ الأزمات المالية يبين ذلك خاصة مع بداية الألفية الثالثة مثل أزمات القطاعات العقارية و أزمة فقاعات الانترنيت.

أزمة الرهونات العقارية في الولايات المتحدة الامريكية

بدأت الازمة في الولايات المتحدة الامريكية اثر تفاقم ازمة الرهونات العقارية ، ، فبعد طفرة الأنترانت التي عصفت بالأسواق المالية في مطلع الالفية الجديدة عمت فوائض مالية في المؤسسات المالية و الأسواق المالية نتيجة سياسات مصرف الاحتياط او البنك المركزي في الولايات المتحدة ، و للتخلص من هذه الفوائض لجأت هذه المؤسسات و واكبتها الأسواق على توسيع شبكة الإقراض المالي خاصة في القطاع العقاري ، خاصة انه يوجد مبدأ في الولايات المتحدة الامريكية يقوم على الحق لكل مواطن في امتلاك مسكن خاص به ، و قد سعت البنوك لتسهيل الحصول على العقارات، مستخدمة ما يسمى بالرهونات الضعيفة (subprime) مع كل من الافراد و المؤسسات متجاوزة بذلك شروط التسليف و اصوله ، و معتمدة على قيمة العقار المؤمن عليه كضمان للقرض خاصة بعد الارتفاع الذي عرفته القيم العقارية . و يقصد بالرهونات الضعيفة تلك الفوائد المتغيرة حسب الظروف .

و بما ان المخاطرة ازدادت بسبب الزبائن الغير قادرين على التسديد أقدمت المصارف على رفع الفوائد على القروض التي منحتها لشراء العقارات من قبل الذين لا يستطعون تامين التدفقات المالية لتسديد القروض ، فكانت المفارقة كما يلي : إعطاء القروض لمن لا يستطيع تسديدها ، و بالمقابل فرض فوائد عالية بسبب عدم القدرة على التسديد بشكل منتظم كإجراء وقائي للمخاطر ، و هذا يعتبر بحد ذاته سوء إدارة و سوء تقدير .

كما ان المصارف لم تكتف بذلك بل لجأت الى عملية تسنيد او توريق القروض ، أي جعلها أوراق مالية مشتقة من القروض و يتم تداولها في الأسواق المالية ، لتحقيق ذلك لجأت المصارف الى بيع محفظة القروض الى المصارف الاستثمارية ، التي نظمت عملية التسنيد عبر تامين قسم من المحفظة لدى شركات التامين بضمان القروض على أساس ان أسعار العقارات ترتفع بشكل معقول فتغطي قيمة القروض و اكثر، و بعد ذلك أصدرت المصارف الاستثمارية أوراقا مالية مستندة الى أصول مؤمنة فحصلت

بسبب ذلك التامين على تقييم إيجابي ممتاز من قبل شركات تقييم الائتمان الكبيرة ، بعد ذلك قامت تلك المصارف الاستثمارية ببيع الأوراق الى مختلف المؤسسات المالية التي اعتبرت ان تلك الأوراق مضمونة و ذات مردود عال.

بيعت هذه الأوراق في مختلف الأسواق المالية في العالم و عندما بدأ عدم تسديد قروض الأساسية تمت استعادة العقارات المرهونة لدى المصارف فانهار سوق العقارات في الو م أ بسبب تضخم عدد العقارات المستملكة من المصارف لتحصيل ما يمكن تحصيله من قيمة القروض ، أصبحت الأوراق المالية المستندة الى القروض الهالكة غير ذي قيمة ، و بما ان هذه الأوراق شكلت نسبة كبيرة من محفظات المؤسسات المالية و المصارف ، وقعت تلك المصارف في عجز بين أصولها غير الكافية و مطلوباتها ، فانهارت بدورها المصارف المحلية و الضخمة مسببة اكبر كارثة مالية عرفتها الو م أ .

محاولات تفسير الازمة المالية للعالمية

هناك أربعة اراء في موضوع تفسير ازمة 2008

_ الازمة المالية 2008 مجرد انعكاس للازمة التي يعيشها الاقتصاد الأمريكي

الواضح من قراءات التحولات الاقتصادية التي حصلت في الو م أ منذ أواخر الستينات من القرن الماضي هو ان النخب الحاكمة و أصحاب القرار الاقتصادي اعادوا النظر في توجهات الاقتصاد عندما بدأت الشركات العملاقة الامريكية إعادة توطين الصناعات التحويلية في الدول الناشئة حيث كلفة اليد العاملة ارخص إضافة الى ضعف النقابات و الأنظمة الرقابة المالية و البيئية فتسهل تحقيق أرباح اسرع ، فتحولت الو م أ الى اقتصاد خدماتي و مالي يجني الريع المالي عبر المضاربة المالية و العقارية التي تنتج الثروة بدون مجهود .

_ سوء فهم كيفية عمل الاقتصاد المعولم

السياسات الاقتصادية في العالم لم تتعد حدود الاقتصاد الوطني ، بينما حولت حركة السلع و الراس المال الى افاق أوسع ، رافقها انتشار المستهلكين على نطاق عالمي ، و تكمن المشكلة في حجم الديون المتراكمة في مختلف الاقتصاديات العالمية و انخفاض الأصول الممتلكة بمقدار 13 ترليون دولار ، مما حفز الناس الى العودة الى الادخار بدلا من الانفاق .

و هناك من يعتقد ان نظام الأسواق الحرة الذي ينظم توزيع الموارد وفقا لمبدأ الترشيد و الكفاءة القصوى غير قادر على توفير عامل الاستقرار ، فهذا التيار الفكري يقر بان السوق الحر يؤدي في معظم الحالات الى انحرافات قد تأتي بكوارث و انهيارات ، في حالة الازمة المالية تتحمل الأسواق المالية التي أخفقت في ترشيد توزيع رأس المال ،كما أخفقت في تقدير المخاطر ، مما أدى الى (انقاذ) المؤسسات المالية بشكل دائم على حد قوله ، و بالتالي يؤكد نظرية اخفاق الأسواق في ضبط الأمور و معاقبة أولئك الذين يخفقون في احترام الأساسيات.

_ الازمة هي ناتج لتهميش الاقتصاد الفعلي

في أواخر التسعينيات من القرن العشرين برزت مصطلحات جديدة ك(الاقتصاد الجديد) و (مجتمع المعرفة) ، حيث تكاملت الثروة التكنولوجية في التواصل و الاحتساب مع حركة السلع و الراس المال و انتشار أسواق المستهلكين على نطاق عالمي ، و بسبب الثورة التكنولوجية نمى م يسمى بالاقتصاد الرقمي ، مع تراجع في القيود المنظمة و الضابطة لحركة رؤوس الأموال .مما سهل قيام نموذج عمل جديد لاكتساب الثروة عير المضاربة المالية ومن يعدها العقارية ، و بدون أي ارتباط مع نمو الاقتصاد العيني .

اليوم نعيش حقبة ما يسمى بالرأسمالية المالية التي تجني الثروة من الاقتصاد الافتراضي عبر المتاجرة السريعة التي مكنتها الثروة التكنولوجية ، فالبورصات أنشئت لسد الثغرة بين عارضي رؤوس الأموال و الطالبين لها لتمويل مشاريع حقيقية ، لكن سرعان ما تحولت المتاجرة المالية الى هدف قائم بحد ذاته بعد ان كانت وسيلة تسهيل و تمويل ، و هنا تحول الاقتصاد الافتراضي الي نشأ بسبب الثورة التكنولوجية و الثورة الرقمية الى المصدر الرئيسي لإنتاج الثروة بعيدا عن الاقتصاد الحقيقي و بذلك فان الرأسمالية المالية هي رأسمالية ريعية بامتياز ، و هشاشة الاقتصاد الريعي احد أسباب الازمة .

_ غياب البعد الأخلاقي

حيث يتم استعمال الطرق الغير سليمة في إدارة الاستثمارات و القيود المحاسبية للخسائر المتراكمة ، وذلك بتواطئ مع البنية السياسية و القانونية و المصرفية و الرقابية و المحفز في ذلك الأرباح الكبيرة قصيرة الاجل بالرغم من وجود مخاطر كبيرة ، فالخلل النظامي و البنيوي يعود الى تراجع منظومة القيم الأخلاقية في التعاطي المالي و الاقتصادي .

تداعيات ازمة 2008 على الاقتصاد العالمي

تداعيات الازمة على الدول المصنعة

كانت تداعيات الازمة على الدول المصنعة خطيرة ، فانتشارها في البورصات الحقت اضرارا كبيرة بالقيم المنقولة المتداولة في السوق اذ فقدت اغلب المؤشرات المالية اثر من 10 بالمئة في بعض التداولات في البورصات الامريكية ، الأوروبية و الاسيوية (و كذلك البورصات العربية و أمريكا الجنوبية) ، و نلخص هذه التداعيات كما يلي :

- افلاس الكثير من البنوك و المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الامريكية و أوروبا ، مما أدى الى تدخل الدول المعنية لإنقاذ الاقتصاد ،كما اثرت بشكل سلبي على الاقتصاد الحقيقي (انكماش ، ارتفاع معدلات البطالة ، غلق مؤسسات و مصانع)
- بريطانيا هي اول الدول الأوروبية التي تعلن انكماشها الاقتصادي جراء الازمة المالية منذ حوالي 80 عاما .
- هبطت مؤشرات البورصات في كل من اسيا و أوروبا في يوم الجمعة الأسود ما بين 8 و 10 في المئة في حين اضطرت البورصات في الولايات المتحدة الى غلق تعاملاتها بعدما انخفض مؤشر داو جونز ب 550 نقطة في العقود الآجلة ، حيث فاقت الخسارة في شهر أكتوبر لوحده عشرة الاف مليار دولار.
- اعلن 16 مصرفا من اكبر مصارف أمريكا العجز او الإفلاس ، الامر الذي جعل تدخل الخزينة الفيدرالية امرا محتوما و ذلك بشراء اسهم عديمة الفائدة .
- اما في أوروبا فقد تهاوت أيضا تحصينات القلاع المصرفية و تدخلت الحكومات بضخ بلايين من اليورو و العملات الوطنية لعل ذلك يجدي نفعا ، و لقد تبن ان احتياجات البنوك فاقد أربعة ثريليونات من الدولارات و أن اغلب البنوك لم تعد تثق في بعضها البعض و هذا أدى الى الامتناع عن تغذية الشرايين المالية و رفع سقف اسعر الفائدة ، حيث انعكس ذلك على النشاط الاقتصادي بصفة عامة .

تداعيات الازمة على الدول الناشئة

بالرغم من توفر الدول الناشئة على سيولة معتبرة الا انها لاتزال في حاجة الى استيراد رؤوس الأموال من الدول المصنعة لإتمام نموها الاقتصادي ، حتى و لو ان بعض هذه الدول اغلبها من أسيا ، تقوم بتصدير و تصنيع رؤوس الأموال الى دول ناشئة أخرى

في أمريكا اللاتينية و افريقيا ، غير انها تبقى المستورد الرئيسي لرؤوس الأموال من الدول الصناعية الكبرى .

كما ان الأسواق المالية لهذه الدول مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسواق المال في الدول المصنعة ، يتجلى هذا الارتباط في حركة الأسعار في الأسواق العالمية ، و يصبح هذا الارتباط وثيقا في مرحلة الكساد الاقتصادي ، و هذا ما كشفت عنه ازمة الأسواق المالية و التذبذبات في مؤشرات البورصات في الاقتصاديات النامية و الاقتصاديات المتقدمة .

و يعتبر الحجم التجاري بين الولايات المتحدة و الدول الناشئة مرتفعا جدا، كما تعتبر الدولة الأولى في الاستيراد من الدول الناشئة ، و بذلك يمكن القول بان أي ازمة في هذا البلد سيكون لها تأثير بالغا على اقتصاديات الدول الناشئة ، ما عدا بعض الدول التي وصلت الى مستوى متقدم من النمو الاقتصادي مثل كوريا الجنوبية ، سنغافورا و ماليزيا.

كما ان البلدان النامية لديها احتياجات تمويلية كبيرة من الخارج هي الأكثر عرضة لانكماش احجام السيولة للإقراض نظرا لمساهمة التدفقات الداخلية من الديون الى القطاع المصرفي في تسريع وتيرة التوسع في الائتمان المحلي ، الامر الذي يؤدي بدوره الى زيادة الضغوطات التضخمية .

في عامي 2007 و 2008 كان العديد من البلدان في أوروبا و اسيا الوسطى ، و عدد قليل من دول أمريكا اللاتينية ز افريقيا هي الأكثر عرضة لمخاطر الازمة الحالية.

لقد افاد مجلس الاحتياط الفيديرالي الأمريكي ان خسائر الاستثمارات الأجنبية في أسواق المال الامريكية قد بلغت 400 مليار دولار منذ بداية الازمة ، و تقدر خسائر الاستثمارات العربية الى اخر سبتمبر 2008 بنحو 50 مليار دولار .

وفي بيان وزارة الخزانة الامريكية ، فان الاستثمارات العربية في الأصول المالية الامريكية قد بلغت 322 مليار دولار عشية الازمة المالية ، تشكل معظمها(308 مليار دولار) استثمارات سعودية و خليجية ، بينما تشكل البقية استثمارات من مصر ز المغرب و الأردن و لبنان و تونس .

الإجراءات و الاقتراحات للحد من اثار الازمة و حلها

خطط الإنقاذ : تدخلت اغلب الدول الصناعية الكبرى لوضع حد للمضاربة بالقروض و السندات و كذلك تخصيص مئات المليارات من الدولارات لدعم البنوك المتعثرة على أساس حمايتها من الانهيار و تمثلت هذه الإجراءات في :

- شراء أسهم بعض البنوك المتعثرة للرفع من قدرتها المالية.
- تقديم ضمانات بمئات المليارات من الدولارات لمساعدة البنوك على الاقتراض و استعمالها في تمويل المؤسسات الاقتصادية و الخواص.
- خفض معدلات الفائدة من طرف البنوك المركزية بدرجة لم يسبق لها مثيل منذ عشرين سنة على الأقل .

و لكن التخوف الحقيقي من هذه الإجراءات هو الأثر الذي قد يؤدي الى الزيادة في الضرائب و الزيادة في الديون العمومية .

و قد تمثلت خطط الإنقاذ للدول الأوروبية كما يلي :

- المملكة المتحدة خطط لإصدار ديون عمومية بقيمة 63.1 مليار أورو و استعمالها في شراء اسهم البنوك المتعثرة .ط
- المانيا خططت لإصدار سندات عمومية بقيمة 107.3 مليار أورو لشراء حصص رأسمالية في راس مال البنوك المتعثرة ، إضافة الى ضمان ديون بقيمة 400 مليار أورو .
- الحكومة الفرنسية قررت دعم البنوك بمبلغ 40 مليار أورو وضمان الديون المتعثرة بما قيمته 320 مليار أورو.
- الحكومة الاسبانية قررت ضمان الديون المتعلقة بالبنوك بمبلغ 100 مليار أورو.

اقتراحات حل الازمة : فيما يلي بعض الاقتراحات للخروج من الازمة المالية الحالية التي تطورت الى ازمة اقتصادية عالمية .

الفرع الأول : اقتراح جوزيف ستيقليتز ، قدم هذا الخبير الاقتصادي الكبير جملة من الاقتراحات لحل الازمة من خمس نقاط:

- **إعادة الرسملة للبنوك** : و ذلك بإصدار أوراق مالية و يجب تحويل الديون الى أوراق مالية ، ومن شان هذه الخطوة تقليص حجم المساعدة الحكومية للمصارف .

- **وقف مصادرة الملكيات المرهونة** : يجب مساعدة أولئك الذين تضرروا من الازمة و ذلك بالبقاء في منازلهم التي امتلكوها عن طريق القروض العقارية و محاولة التخفيف من الأعباء المفرطة الناتجة عن هذه القروض و كذلك اصلاح قوانين الإفلاس خصوصا عندما تكون قيمة المنزل اقل من قيمة الرهن .
- **إقرار حوافز فعالة** : و ذلك بتشجيع الاستثمار بتأهيل البنية التحتية و تطوير مختلف القطاعات لبعث النشاط الاقتصادي من جديد .
- **وضع نظام مالي جديد** : هذا النظام يجب ان يواكب سير العولمة ، و يلائم مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، و ما بعد الازمة المالية الكبرى ، فلا فائدة من انتهاج سياسة مالية جديدة أحادية في عالم الاقتصاد المترابط.

الفرع الثاني: وجهة نظر هنري عزام

حسب وجهة نظر هذا الاقتصادي فان الدروس الأولية التي يمكن استنتاجها من نتائج هذه الازمة و الحيلولة دون حدوثها مرة أخرى تتمثل في النقاط الخمسة التالية:

- يجب زيادة الضمانات المتوفرة على الودائع في المصارف المحلية لتجاري مثيلاتها في المصارف الاجنبية و حض المصارف و المؤسسات العاملة في قطاع التمويل على الاندماج لتشكل كيانات مالية قوية ، و ذلك للحد من خروج رؤوس الأموال و توفير بيئة سليمة من المخاطر .
- وضع ضوابط اكثر وضوحا على القروض الاستهلاكية ، وكذلك لابد من الحد المضاربة في أسواق دول المنظمة العقارية لكي يكون الطلب الفعلي و ليس المضخم هو المؤشر الذي تعتمده شركات التطوير العقاري لتحقيق التوازن في السوق .
- حض البنوك و المؤسسات المالية المحلية على انشاء دوائر متخصصة في دراسة الاخطار و ادارتها و رفع مستويات أدائها ، و التشديد على ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة الإدارية السليمة ، إضافة الى زيادة الشفافية و خاصة فيما يتعلق بأنشطة التمويل التي تبقيها المؤسسات خارج الموازنة .
- تعزيز الجهات الرقابية المنظمة للقطاع المالي و جلب افضل الكفاءات البشرية للمساعدة في تطوير الأطر و التشريعات الرقابية في شكل يوازي سرعة تطوير الأدوات المصرفية و الاستثمارية الجديدة و ابتكارها .

- التركيز على الصيرفة الإسلامية و التي لا تسمح للشركات و الافراد بالمضاربة بالمال او الافراط ، و يكون الممول هو المشارك في الاخطار و في الربح و ليس فقط وسيطا يخلط و يرقع قروضا و رهونات لبيعها كمشتقات مالية .

ان حدوث الازمة المالي 2008 أعاد دخل الدولة في الاقتصاد بعدما كانت خارجة عن السوق ، و دورها كان مصححا للوضع عن طريق اصدار ديون عمومية و سندات عمومية و ضمان الديون و ضخ سيولة نقدية في البنوك ، كما ان هذه الازمة فتحت المجال للتوجه في دراسة و تجربة النظام المصرفي الإسلامي الذي يتوقع ان يكون سائدا في البنوك .

ملخص محاضرة : العولمة الاقتصادية

أولا: مفهوم العولمة الاقتصادية

مفهوم ديناميكي يتحرك مع التغيرات العالمية التي تحدث، تبنى أساسا على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي. وتزداد المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية في إطار عملية التبادل التجاري الدولي التي تشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي وتكون أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

تنتشر العولمة الاقتصادية بسرعة كبيرة على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، وهي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها من خلال مؤشرات كمية وكيفية (بملاحظة المنافسة، والابتكارات التكنولوجية، تحرير التجارة الدولية، والتحديث...إلخ)

ثانيا: خصائص العولمة الاقتصادية

- سيادة ألية السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية
- ديناميكية مفهوم العولمة
- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل
- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي
- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات
- تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة

ثالثا: أنواع العولمة

1. **عولمة الإنتاج:** قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية، كما أن تقرير أنماط جديدة من تقسيم العمل (الشركات المتعددة الجنسيات) أعطى للدول النامية فرصة دخول الأسواق العالمية.
2. **العولمة المالية:** هي نتيجة لعمليات التحرير المالي (الانفتاح المالي) مما أدى إلى تكامل وترابط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي وإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال لتصب في أسواق المال العالمية.

رابعا: انعكاسات العولمة على البلدان النامية

السلبيات:

- زيادة في معدلات المديونية
- انهيار الأسواق المالية

الإيجابيات:

- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية
- عولمة الأسواق المالية الناشئة

ملخص محاضرة : الأزمة المالية لسنة 2008 (ازمة الرهن العقاري)

1. أولا: بداية تشكل الفقاعة سنة 2004

- منحت بنوك وول ستريت قروض عقارية للمواطنين ذوي الدخل المحدود وهذا ما ساعد الشركات العقارية على تحقيق أرباح طائلة.
- بسبب الاقبال الكبير، تنافست البنوك على تقديم عروض جد مغرية (قروض طويلة الاجل) مقابل فوائد مرتفعة وشرط الرهن العقاري.
- ارتفعت أسعار العقار في نفس الفترة بشكل غير مسبوق.
- قام المستثمرون بشراء قروض الرهن العقاري وتحويلها إلى أوراق مالية وبيعها في البورصة
- مشترة الأوراق المالية (المصنفة بالمحفوفة المخاطر) سارعوا بتأمينها عند شركات التامين التي تورطت في فقاعة الرهن العقاري.

ثانيا: انفجار الفقاعة أخيرا

- في فيفري 2007 عجز مئات المواطنين عن التسديد، فازدادت عدد المنازل المعروضة للبيع وأصبح العرض أكبر من الطلب وانخفضت أسعار العقار، هذا ما دفع الميسور الحال للتوقف عن تسديد الأقساط (لأن قيمة الأقساط أصبحت أكبر من سعر المنزل).
- في مارس 2007 أعلنت العديد من المصارف المتخصصة إفلاسها بسبب تراكم الديون.
- رغم تدخل البنك المركزي إلا أن أسهم البنوك إنهارت في البورصة.

ثالثا: المصارف والبنوك الامريكية والعالمية في خطر

- إن النظام العالمي مترابط بشكل كبير وانتقال الازمة من بلد إلى اخر بات سهل بسبب العولمة.
- العديد من المصارف الأمريكية أشهرت إفلاسها نظرا لعجزها لإعادة بيع المنازل.
- العديد من البنوك الأوروبية والعالمية دخلت إلى دوامة الأزمة المالية 2008.
- منتصف سبتمبر 2008 اندلعت الأزمة المالية بشكل علني.

2. تفسير الأزمة المالية العالمية:

- الأزمة المالية مجرد انعكاس للازمة التي يعيشها الاقتصاد الأمريكي.
- سوء فهم كيفية عمل الاقتصاد المعولم.
- الأزمة هي ناتج لتهميش الاقتصاد الفعلي.
- غياب البعد الأخلاقي.

3. الإجراءات والاقتراحات للحد من أثار الأزمة وحدتها (خطط الإنقاذ)

- شراء الأسهم من البنوك المتعثرة لرفع قدرتها المالية.
- منح ضمانات بمئات المليارات لمساعدة البنوك.
- خفض معلات الفائدة.